

MIGRANT-RIGHTS.ORG



العفو العام في الخليج:

مراجعة و توصيات

معدلات المشاركة في العفو في دول مجلس التعاون الخليجي

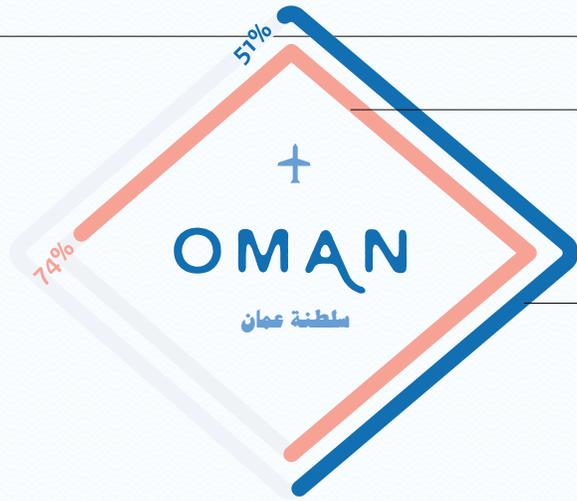
ما هي الإجراءات التي تساعد على
زيادة معدلات المشاركة في
حملات العفو؟

2018-2004

مصدر المعلومات الواردة في
الرسوم البيانية هو البيانات
المتاحة من قبل الجهات الرسمية
عبر البيانات الصحفية والتقارير
الإعلامية

تعريفات الرموز

- ∞ العدد التقديري للمهاجرين
غير النظاميين
- ✦ مجموع طالبي العفو
- +
- ✕ إجراء سلبي



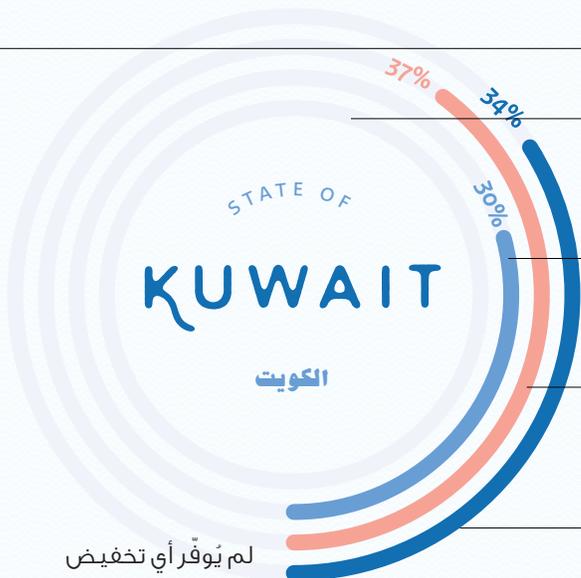
+ 2010
إمكانية المغادرة بدون
دفع رسوم
∞ 50,000 | ✦ 25,717

× 2015
إجراءات التقديم تمتد لفترة طويلة
∞ 75,000~ ✦ 102,000



+ 2013
إتاحة فرصة تصحيح وضع الإقامة
∞ 7,000,000 | ✦ ~5,650,000

× 2017
موافقة الكفيل مطلوبة أحياناً
∞ 2,000,000 | ✦ ~758,000



2004
∞ 64,000 | ✦ n/a

2007
∞ 80,000 | ✦ 24,000

2011
∞ 124,142 | ✦ 45,689

× 2018
موافقة الكفيل مطلوبة أحياناً
∞ 154,000 | ✦ 55,177

لم يُوفّر أي تخفيض
على رسوم الإجراءات
طوال الثلاث سنوات





+ 2007

إمكانية المغادرة أو تصحيح وضع الإقامة بدون دفع رسوم

تم إطلاع سفارات دول المنشأ على قرار العفو قبل الإعلان عنه
 ر 76,400 | ✦ 61,128

2010

تم إطلاع سفارات دول المنشأ على قرار العفو قبل الإعلان عنه
 ر 40,000 | ✦ ~20,000

2015

إمكانية المغادرة أو تصحيح وضع الإقامة بدون دفع رسوم
 ر 60,000 | ✦ 42,019



+ 2007

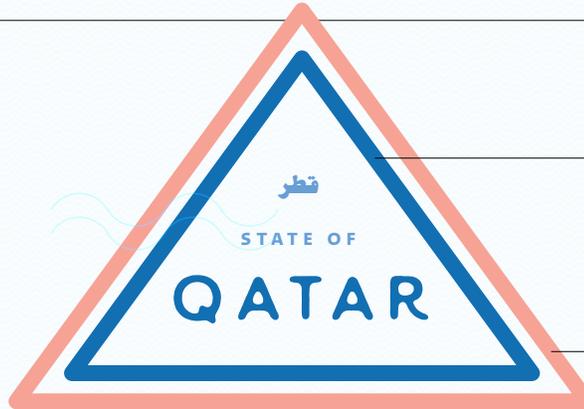
إمكانية المغادرة أو تصحيح وضع الإقامة بدون دفع رسوم
 ر 380,000 | ✦ 341,958

2012

ر n/a | ✦ 61,826

2018

ر ~74,210 | ✦ >105,000



2004

ر n/a | ✦ 9,897

× 2016

تم إطلاع سفارات دول المنشأ على قرار العفو قبل الإعلان عنه
 ر n/a | ✦ 9,000

تخضع عملية تصميم وتنفيذ حملات العفو إلى العديد من المتغيرات التي يمكن أن تؤدي في النهاية إما إلى تشجيع العمال على المشاركة أو تثبيطهم

إن إدخال تحسينات على عملية العفو يمكن أن يعالج بشكل جزئي المظالم التي غالباً ما تجبر المهاجرين على البحث عن العفو. تأكد من أنه يتم التعامل مع طالبي العفو بإنصاف وساهم في زيادة معدلات المشاركة

المحتويات

1	المقدمة
2	لماذا تنظّم الدول الخليجية حملات العفو؟
3	دعم القوانين الجديدة
3	حلول أحاديّة الجانب للعمال الذين تقطعت بهم السبل
3	التدخلات في سوق العمل أو "الخلّجّة"
3	وترتيب "الاختلالات السكانية"
4	اللغة المعادية للأجانب
5	التحضير للعفو
5	التواصل مع السفارات
7	التواصل مع المهاجرين
8	قدرة الوكالة الحكومية
9	الإجراءات والتنفيذ
10	المهاجرون الذين يواجهون نزاعات عمل معلّقة
10	الحظر على السفر
10	التغيير في النظام
11	صاحب العمل والكفيل
12	التكاليف المالية
12	الغرامات والعقوبات
14	قرارات عفو جزئيّة
14	رسوم تذاكر السفر للعودة إلى الوطن
15	تكاليف وسائل النقل الأخرى
16	الرسوم القنصلية
16	نقل الكفالة – الابتزاز والرسوم غير القانونية
17	الخوف من الاحتجاز والمداهمات
18	الحملات والإجراءات التي تلي عملية العفو
18	عمليات الترحيل والاحتجاز والمداهمات واسعة النطاق
19	إعادة الدمج في بلدان المنشأ
20	النتائج والتوصيات
	توصيات موجهة لحكومات دول مجلس
21	التعاون الخليجي
23	توصيات موجهة لبلدان المنشأ
24	الملاحق

المقدمة

خلال العام 2013 رحلت المملكة العربية السعودية نحو مليون عامل غير نظامي في قبال 5.5 مليون سمحت لهم بتسوية وضعهم ومواصلة الإقامة بشكل قانوني في البلاد. لقد حصل كل هذا خلال فترة "العفو" الممنوحة والتي استمرت مدة ستة أشهر. يعتبر العفو أحد السياسات المتبعة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي؛ وقد استُخدم من جانب كل دولة من هذه الدول مرتين على الأقل خلال السنوات الأربع عشرة الماضية.

من الحالات الواقعية لعمّال عالقيين في سلسلة من الخيارات الضيقة التي لا يحسدون عليها؛ إذ يتم حرمانهم بشكل منهجي من الحريات المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل دوري، عن حملات عفو عن العمال غير النظاميين في إطار هدف مشترك وهو الحد من الهجرة غير النظامية. وقد لجأت هذه الدول إلى تخفيض أو إلغاء العقوبات المالية والقانونية من أجل تمكين هؤلاء العمّال إما من تسوية أوضاع وظائفهم وإقاماتهم أو مغادرة البلاد.

تتفاوت الحملات في إجراءاتها وتنفيذها بين دولة وأخرى. وعادة ما تنطبق حالات العفو على المهاجرين الذين تجاوزوا المدد المحددة في تأشيراتهم، أو الذين لا يملكون بطاقة إقامة سارية أو تصريح عمل، أو الذين لا يعملون لدى صاحب العمل المدوّن اسمه في تأشيراتهم. وبشكل عام يتم استثناء أولئك الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني أو الذين يواجهون تهماً جنائية¹.

غالبًا ما يكون تنفيذ حملات العفو مصحوباً بإجراءات أخرى تستهدف التخلص من المهاجرين غير النظاميين والحد من الهجرة غير النظامية. وتشمل هذه الإجراءات المتبعة تدابير عقابية مثل المداهمات والترحيل، ومبادرات تشريعية مثل إصلاحات سوق العمل. ودائمًا ما يترتب على المشاركة في العفو التخلّي عن أي مطالبة قانونية تتعلق بالأجور المتأخرة. ويشير الاستخدام المتكرر

تمثّل القوى العاملة المهاجرة أغلبية في دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، ويتم تنظيم أوضاعها بواسطة نظام "الكفالة". بموجب هذا النظام، ترتبط تأشيرة عمل المهاجر الأجنبي، ووضع إقامته بكفالة صاحب العمل الذي يتمتع بسلطة قانونية غير متكافئة عليه، يتحكّم من خلالها بكامل حركته. تبعاً لذلك؛ يتعرض العمال المهاجرون الذين ليس بإمكانهم ترك أعمالهم أو مغادرة البلاد بصورة قانونية، كبعض الحالات في السعودية وقطر، لمجموعة من الانتهاكات مثل انتهاكات السلامة والصحة المهنية والعنف الجنساني، فضلاً عن عدم دفع أجورهم وغيرها من أشكال العمل القسري.

بالنسبة إلى كثير من العمال المهاجرين، فإن الإقامة بشكل غير نظامي ليست خياراً بمحض إرادتهم. ولكن في ظل ظروف معينة، قد يجد العمّال أنفسهم غير نظاميين؛ كما يحصل حين يلجؤون إلى الهرب من وظائفهم تحت بيئة عمل استغلالية بحثاً عن وظائف أخرى. وكذلك حين لا يجدد الكفيل تأشيراتهم عملهم، أو حين يتم توظيفهم في وظائف زائفة دون علمهم، أو حين يتركون وظائفهم تحت ظروف عمل تنتهك قانون العمل المحلي سعيًا وراء وظائف عادلة. ويصبح العمال غير النظاميين أو الذين يفقدون الأوراق القانونية اللازمة عرضة للمزيد من الاستغلال عندما تثبّت التهديدات بالاحتجاز أو الترحيل مساعيهم للحصول على ظروف عمل أفضل أو على مساعدة قانونية. هذه سيناريوهات شائعة تؤكدها العديد

وسائل الإعلام والحكومات

شملت المصادر الأولية الإضافية لهذه المراجعة، الوسائط المؤرشفة والبيانات الحكومية الرسمية. ووفرت وسائل الإعلام التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك وسائل الإعلام في بلدان المنشأ، ووكالات الأنباء شبه المستقلة، بالإضافة إلى المدونات التي يديرها مهاجرون مقيمون في الخليج، والبيانات المختلفة غير المضمنة في السجلات الرسمية، وقّرت أرشيفاً ضافياً عن تجارب المهاجرين.

وتضمنت المصادر الرسمية إعلانات على مواقع حكومات الدول الخليجية ومقابلات مع وسائل الإعلام، فضلاً عن معلومات تم جمعها من حسابات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي. كما استُخدمت مصادر مماثلة من بلدان المنشأ، علاوةً على مقابلات مع عمال اجتماعيين من القنصليّة الإثيوبية والسفارتين الهندية والسريلانكية، ومختلف المنظمات التي تعنى بشؤون المهاجرين في البحرين.

وتستند البيانات المعروضة حول المشاركة في العفو إلى البيانات الحكومية الرسمية والمقابلات الإعلامية. وقد لجأنا إلى تقدير معدلات المشاركة بسبب عدم توافر بيانات رسمية حول عدد العمال المهاجرين غير النظاميين.

وفي حين يورد هذا التقرير الظروف الفريدة للعمال المهاجرين غير النظاميين المقيمين في دول الخليج، ومعظمهم من العمال الذين لم توثق تجاربهم، والذين اضطروا إلى الإقامة بشكل غير قانوني؛ إلا أنّ التقرير يقتصر على إجراءات العفو ولا يخصص في الإصلاحات الهيكلية الضرورية الواجب إدخالها على نظام الهجرة من أجل معالجة جذرية لأسباب الإقامة غير النظامية. رغم ذلك، فإن التوصيات الواردة تعبر عن مبادئ حقوق الإنسان التي قد تكون مفيدة لصانعي السياسات أو المستشارين الذين يفكرون في القيام بإصلاحات في هذا المجال.

لماذا تنظّم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي حملات العفو؟

تشير حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى جملة من الدوافع التي تقف وراء تنفيذها حملات العفو الرامية إلى تقليص أعداد العاملين غير النظاميين. تشمل هذه الدوافع ضمان امتثال العمال المهاجرين إلى قوانين الإقامة الجديدة وإصلاحات سوق العمل، والحد من العبء الاقتصادي "المزعوم" للعمال المهاجرين غير النظاميين، وتحسين فرص العمل للمواطنين، وأخيراً حماية الهوية الوطنية من "التهديد الديمغرافي".

غالباً ما يصف المسؤولون في دول مجلس التعاون الخليجي قرارات العفو بأنها بادرة إنسانية؛ لكنهم في الوقت نفسه يواصلون إطلاق النعوت التبخيضية بحق العمال المهاجرين غير النظاميين مثل وصفهم بأنهم "مجرمون"، والتحذير المتكرر من القيام بحملات

لبرامج العفو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى كون العمالة غير النظامية ظاهرة شائعة ومتكررة، وأنها جزء لا يتجزأ من نظام الكفالة، كما أن العلاج المؤقت الذي يجلبه "العفو" يطال بالتوازي سوق العمل كما العمال الأفراد على السواء.

يدرس هذا التقرير حملات العفو الـ "19" التي تمّ تصميمها وتنفيذها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال أربعة عشر عاماً من 2004 إلى 2018. كما يتتبع المخطط الزمني لها؛ دوافع الحكومات التي يستند عليها إعلان العفو، التحضير والاتصالات الأولية، مخاطر وتكاليف حملات العفو، وعمليات المداهمة والترحيل اللاحقة. ويعرض ملحق التقرير أهمّ البيانات المتاحة التي تظهر أرقام ومعدلات المشاركة في العفو.

وقد تمخّض عن دراسة كل هذه العناصر وضع توصيات محدّدة إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان المنشأ على السواء، ومن شأن تنفيذها أن يحسن المشاركة في برامج العفو مع الحفاظ على حقوق المهاجرين في الوقت نفسه.

يمثل التقرير أول مراجعة إقليمية لعمليات العفو الأخيرة في المنطقة؛ لذا فهو يسعى إلى المساهمة في تطوير الأدوات التي يستخدمها المدافعون عن حقوق العمال الأجانب، توفير أرضية تفتح المجال إلى المزيد من البحوث التي تعنى بسياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويخلص التقرير إلى أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع ويجب عليها تنفيذ برامج العفو بشكل أكثر فعالية مع الالتزام بمعايير حقوق الإنسان. إن تصميم برامج عفو يمكن من خلالها معالجة المظالم الناتجة عن أنظمة الهجرة بشكل عام من المرجح أن يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة في حملات العفو وتحقيق أفضل لأهداف العفو المعلنة.

منهجية التقرير

تجارب المهاجرين

يستند التقرير إلى مقابلات أجريت مع مهاجرين عملوا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترات العفو. أجريت بعض المقابلات أثناء العفو، وبعضها أجري اعتماداً على استبيان، إضافة إلى مقابلات أخرى أجريت مع أكثر من 30 عاملاً من طالبي العفو في سياق متابعة حالاتهم. معظم المشاركين في المقابلات كانوا من بنغلاديش وكينيا ونيبال، وقد عملوا في المنطقة في مهن مختلفة. ورغم كون العينة التي اعتمد عليها الاستبيان صغيرة جداً بحيث يصعب معها استخلاص استنتاجات شاملة؛ إلا أن أصوات العمال المبتوتة عبرها قادرة على جعلنا نفهم بشكل مباشر تجارب المستهدفين من حملات العفو.

التدخلات في سوق العمل أو "الخلجّة" (Khaliji-zation) وترتيب "الاختلالات السكانية"

يشكل العمال الأجانب أغلبية القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي كما يشكلون ما تتراوح نسبته بين 45% و 90% من عدد السكان. وتنفذ الكثير من الدول الخليجية برامجًا تهدف إلى توظيف الوظائف في سوق العمل من أجل زيادة فرص العمل للمواطنين. في البحرين وعمان والسعودية بالأخص، ونظرًا للانطباع العام أن العمال المهاجرين ينافسون المواطنين على الوظائف، يتم تسليط الضوء على التهديد الديمغرافي الذي يسببه العمال المهاجرون كما يلقي اللوم على العمال المهاجرين غير النظاميين في أسباب تفاقم الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

خلال العام 2013 تمّ التسويق لإعلان عفو في السعودية على أنه حملة لخفض معدلات البطالة وسط السعوديين عن طريق إزالة "المنافسة غير الشرعية" من السوق.⁵ ونقلت وسائل الإعلام السعودية تصريحات من مصادر في وزارة العمل بأن العفو سيخلق 60 ألف وظيفة للسعوديين.⁶ لكن في الواقع، فقد ازدادت نسبة البطالة بين السعوديين بعد عام واحد فقط من انتهاء حملة العفو. ويظهر هذا الواقع أن هذه المزاعم نابعة من "رهاب الأجانب" وسياسات البحث عن "كبش فداء" بدل أن تكون نابعة من سياسة اقتصادية سليمة.⁷

وفي سلطنة عمان كرر المسؤولون نفس الأفكار خلال حملة عفو العام 2015. فقد صرح مسؤول في وزارة القوى العاملة أن "الإعلان عن العفو بشكل دوري يأتي من أجل تنظيم سوق العمل"، مضيفاً بأنّ "العمال الأجانب غير المسجلين والمقيمين بشكل غير قانوني بعد تاريخ انتهاء تأشيراتهم، غالبًا ما يقدمون خدماتهم بسعر أقل مقارنة بالعمال المسجلين. ويخلق هذا الأمر الكثير من المشاكل في سوق العمل".⁸

يظهر التخوف من تنامي عدد العمال المهاجرين بشكل عام بالتوازي مع القلق بشأن اختلالات سوق العمل الخليجي. ففي عام 2010، عندما كشف رئيس الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين عن أن عدد المهاجرين تجاوز عدد المواطنين لأول مرة في تاريخ البحرين، أخذ كل من النقاد والسياسيين يتحسرون على "الهويّة الوطنية الضائعة" التي سببها المهاجرون، وخاصة المهاجرون غير النظاميين.⁹ ودعا عضو في البرلمان البحريني إلى اتخاذ إجراءات فعّالة لإزالة العمال المهاجرين غير النظاميين، والذين يشكلون

قمع وشيكة ضدّهم. وعلى أي حال، نظريًا، تهدف حكومات الدول الخليجية إلى أن يشمل "العفو" أكبر عدد ممكن من العمّال المهاجرين غير النظاميين.

دعم القوانين الجديدة

يمكن للعفو أن يسهّل الامتثال لقوانين جديدة وأنظمة منقحة. على سبيل المثال، فقد نفذت المملكة العربية السعودية عفوًا عامًا في العام 2013 عقب تعديل أجرته على قانون العمل حظرت بموجبه بشكل واضح، على العمّال الأجانب، العمل في وظيفة مختلفة عن تلك المدوّنة في تأشيراتهم.² أما العفو العام الذي أعلن في قطر العام 2016، فقد انتهى قبل يوم واحد فقط من سريان قانون الإقامة الجديد، والذي يعطي ظاهريًا العمّال الأجانب حرية أكبر في تغيير وظائفهم.³

وكذلك الحال في البحرين، فقد أعلن عن عفو العام 2007 بعد وقت قصير من إدراج إصلاحات جديدة على قوانين سوق العمل. لقد فرّضت هذه الإصلاحات على أصحاب الأعمال التسجيل لدى هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) ودفع رسوم منتظمة لكفالة العمّال. وتمّ دعوة كل من أصحاب العمل والعمال الأجانب لتعديل أوضاعهم، والامتثال للأنظمة الجديدة من دون دفع أي غرامة مالية.⁴

حلول أحادية الجانب للعمّال الذين تقطعت بهم السبل

بعض قرارات العفو نفّذت على ما يبدو كاستراتيجية للتعامل مع العمّال الذين لم يقبضوا أجورهم والذين تخلّت عنهم شركات مقاولات كبيرة بشكل جماعي. على سبيل المثال، أصبحت إقامة الآلاف من العمال غير نظامية عند انهيار كل من شركتي "سعودي أوجيه للإنشاءات" (السعودية، 2017) وشركة الخرافي (الكويت، 2018). وجاء ذلك في الوقت الذي كانوا ينتظرون فيه الحصول على أجورهم المستحقة، واللافت أن كلا الدولتين أعلنتا عن حملات عفو في العامين ذاتيهما. لكن من أجل المشاركة في العفو، على العمّال الأجانب عادة التخلي عن حقوقهم ومطالبهم.

لا يصرح المسؤولون في هذه الحالات على أن هذه المشاكل هي أحد دوافع إعلان العفو. ولكن إعلان العفو في حالات كهذه يخفف من العقوبات المالية والإدارية لتسهيل مغادرة العمال من البلاد إذ أن المغادرة هو أمر تطالب به دول المنشأ. ويساهم العفو كذلك في تخفيف حدة كوارث العلاقات العامة الناشئة عن هكذا مشاكل.

"يعمل العفو لصالح الشركات في الكويت أكثر من العمّال؛ ولكن ما بيدنا حيلة. علينا أن نقبل بما يحدث".

– موظف سابق في شركة "الخرافي" تقطعت به السبل في الكويت بعد أن تمّ الاستغناء عنه (2018).

وجودهم بأنه يمثل تهديداً للأمن والاقتصاد والمجتمع ككل. تُعدّ هذه الادعاءات جزءاً من رواية عدوانية أوسع نطاقاً نادراً ما يتم التصدي لها من قبل وسائل الإعلام المحلية.¹³ تتهم وسائل الإعلام المحلية في تقاريرها المهاجرين غير النظاميين بأمر كثيرة؛ من ارتكاب الجرائم والتسبب بتفشي الأمراض إلى التأثير سلبيًا على الثقافة الوطنية. ويثير المسؤولون المشاعر المعادية للمهاجرين من أجل صرف الانتباه عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمساءلة السياسية. وقد يبرّر هذا التوصيف للمهاجرين غير النظاميين حملات القمع العنيفة التي تحدث عادة عند انتهاء حملات العفو.

خلال حملة عفو العام 2015 في البحرين، اتهم أحد أعضاء المجلس البلدي عمالاً مهاجرين غير نظاميين بأنهم يتسببون "بروائح كريهة" وأنهم يمشون "نصف عراة في الشوارع".¹⁴ وفي العام 2012، اتهم أحد أعضاء البرلمان البحريني العمال المهاجرين غير النظاميين بممارسة البغاء وصنع الخمور وتصرفات "مخلة" أخرى. داعياً إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء على هذه "الظاهرة".¹⁵

تداعيات "سلبية" على "الهوية البحرينية".¹⁰ فأعلنت البحرين بالتالي عن حملة عفو بعد بضعة أسابيع.

كثيراً ما يظهر التهديد الديموغرافي أيضاً في وسائل الإعلام الكويتية. ففي تصريح في العام 2013 قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية لوكالة الأنباء الكويتية، إنّ الوزارة تتخذ تدابير لخفض عدد العمال الأجانب في الكويت بمعدل مئة ألف عامل سنوياً. وأضافت "إنه جزء من جهود الوزارة لتنظيم سوق العمل والحد من ظاهرة العمالة الهامشية واستعادة التوازن الديمغرافي للبلاد".¹¹

اللغة المعادية للأجانب

غالبًا ما يؤكد المسؤولون على أنّ قرارات "العفو"، ووفقاً لما يشير له المصطلح بحد ذاته، هي بادرة إنسانية، فعلى سبيل المثال، وصف المسؤولون السعوديون عفو العام 2017 بأنه هبة كريمة من الملك إلى المهاجرين غير النظاميين.¹² ورغم ذلك، يتم تقويض هذه الادعاءات بشكل متكرر بواسطة المسؤولين الذين يستخدمون لغة قاسية عند التحدث عن المهاجرين غير النظاميين كوصف

لا يوجد ما يسمّى إنسان "غير قانوني"

يشير الكثير من المسؤولين الخليجين ووسائل الإعلام المحليّة إلى المهاجرين غير النظاميين على أنهم "غير قانونيين". ويجادل المدافعون عن حقوق الإنسان بأنه لا ينبغي استخدام مصطلح "غير قانوني" باعتباره وصفاً أو لقباً؛ ففي حين يمكن أن تكون أفعال بعض الأشخاص غير قانونية، إلّا أنّ وجود هؤلاء الأشخاص بحد ذاته لا يمكن أن يكون وجوداً "غير قانوني".

يعتبر استخدام هذا المصطلح أمراً مُضللًا؛ خاصّة في السياق الذي يتم استخدامه فيه في دول مجلس التعاون الخليجي. فضمن هذا السياق يتم تجريم العمال المهاجرين الذين انتهت صلاحية مدّة إقامتهم أو تأشيراتهم، أو الذين لم يستصدروا أيًا منها قط، أو أولئك الذين يعملون لدى شخص آخر غير صاحب العمل المدرج اسمه في تأشيراتهم. وتشير الروايات الرسمية إلى أن العمال المهاجرين ينتهكون القانون بملء إرادتهم؛ ولكن الحقيقة هي أنه لا يوجد أمامهم - أي المهاجرين - الكثير للقيام به حيال هذه الإجراءات. إذ يعتمد امتثالهم لأنظمة الإقامة وقانون العمل كليًا على كفيّهم، مثلًا لا يحق للمهاجرين إصدار بطاقات الإقامة الخاصة بهم أو حتّى تجديد تأشيراتهم بشكل مستقل عن الكفيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنظمة الصارمة المتعلقة بتغيير صاحب العمل وسوء آليات حلّ النزاعات، تعني أنّ العمال المهاجرين الذين يعملون تحت ظروف استغلالية أو غير مرضية، لن يجدوا أمامهم حلًا سوى الهروب من مكان عملهم. ويتم تجريم أيّ عامل مهاجر يقوم بهذه الخطوة في كل دول مجلس التعاون الخليجي.

لم تعد تنظر إلى العمال الذين يحملون تأشيرة حرّة "فري فيزا" أو الذين لديهم تأشيرات منتهية الصلاحية على أنهم "غير قانونيين"؛ إذ أنّ الكثيرين منهم هم ضحايا أصحاب عمل مارقين. وأضاف بأن "هيئة تنظيم سوق العمل أضحت تستخدم الآن مصطلح «العمال غير النظاميين» بدلاً من العمال «غير القانونيين»، لأن المصطلح الأخير يصنّفهم تصنيفاً جنائياً. وليس جميع هؤلاء العمّال مقيمين بشكل غير قانوني، ولذلك نحن نتعامل مع الأمر باستخدام مصطلح «غير النظامي»، فالأمر بات متعلّقاً بمسألة حقوق إنسان»¹⁶ ورغم ذلك فإن هيئة تنظيم سوق العمل ما تزال حتّى الآن تستخدم تعبير "العمال غير القانونيين"¹⁷.

من المرجح أن عدد المهاجرين الذين يصبحون غير نظاميين هو أكبر من عدد الذين دخلوا إلى البلاد بصورة غير نظامية، إلا أنه لا تتوافر بيانات دقيقة حول هذا الموضوع. أمّا الأشخاص الذين يدخلون البلاد بشكل غير نظامي فيفعلون ذلك من خلال قطع الحدود البرية، ولا سيّما بين اليمن والسعودية، ومن خلال الطرق البحريّة في سلطنة عمان. وهؤلاء غالباً ما يكونون من الباحثين عن لجوء.

وفي حالات استثنائية، يعترف المسؤولون ووسائل الإعلام بدور أنظمة الهجرة والعمل السائدة في إجبار المهاجرين على أن يصبحوا غير نظاميين. وخلال عفو العام 2010 في البحرين، أخبر مدير الاتصال في هيئة تنظيم سوق العمل صحيفة "جلف ديلي نيوز" بأن السلطات

"رفضت الشركة السعودية التي وظفتني إصدار بطاقة إقامة لي، فبقيت من دون أوراق إقامة قانونيّة «غير مسجّل» في السعودية لمُدّة تسعة أشهر. ولم يدفعوا لي حقوقي كذلك. وعندما سمعت بالعفو، قررت الاستفادة منه. لم أرد البقاء أكثر منتظراً أن يصدر لي صاحب العمل إقامة أو أن يدفع لي حقوقي. فقامت بالتواصل مع منظمة غير حكوميّة وهي "لجنة تنسيق برافاسي النيباليّة" (PNCC) لمساعدتي في حل مشكلتي. كانت هذه المنظمة تنسّق بين سفارة النيبال في السعودية ووكالة التوظيف في النيبال من أجل مساعدتي. وبدعم من منظمة الهجرة الدوليّة "IOM" ساعدتني (PNCC) في الحصول على تذكرة سفر للعودة إلى بلدي. بينما ساعدت السفارة في إجراءات أخرى".

– أحد المشاركين في الاستبيان بشأن عفو العام 2017 في السعودية.

الذين لمن يكن لديهم متّسع من الوقت للتحضير والاستفادة من العفو. من الأشياء التي يمكن الاستفادة منها هنا هو أن التواصل والتنسيق الجيّد بين حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والسفارات هو أمر مهمّ للغاية من أجل التحضير للعفو، ومن شأنه أن يزيد من نسبة الأشخاص الذين يشملهم العفو كذلك.

التواصل مع السفارات

عادةً ما يتم الإعلان عن قرارات العفو من خلال وسائل الإعلام الحكومية؛ ولكن بين كلّ حملة وأخرى، تختلف كثيرًا الطريقة التي يتم من خلالها إبلاغ السفارات والعاملين بالإجراءات المحددة والمعايير المطلوبة لقبول طلب العفو. وتعدّ التعليمات الواضحة والمُعلن عنها في الوقت المناسب مهمّة لضمان تمكّن السفارات من تقديم خدماتها للراغبين في العفو بكفاءة، ومن أجل تمكين المهاجرين من اتخاذ قرارات مبنية على معرفة كافية بشأن كيفية التقدم لطلب العفو وإتاحة الوقت اللازم لهم لتنظيم الأمور والأوراق اللازمة.

وجاء في تغطيات جريدة "سعودي جازيت" السعودية الصادرة باللغة الإنجليزية العديد من التقارير خلال فترة عفو العام 2017 التي سلطت الضوء على الصراع الذي ينشأ عادة بين المهاجرين ونظام الكفالة ما يدفعهم في النهاية إلى الإقامة بشكل غير نظامي. واستخدم خالد المعينا، رئيس تحرير الجريدة آنذاك، أعمدته الصحافيّة الأسبوعيّة التي كان يكتبها باللغة الإنجليزية والعربية، للدفاع عن العمال المهاجرين، منتقدًا نظام الكفالة، وداعيًا السلطات إلى معاقبة من وصفهم بأنهم "كفلاء من دون شرف"¹⁸.

التحضير للعفو

في العام 2016، قُبيل إدخال بعض الإصلاحات التي طال انتظارها على نظام الكفالة، أعلنت قطر عبر موقع التدوينات الصغيرة "تويتتر"، وعبر وكالة الأنباء الرسمية، عن حملة عفو مدتها ثلاثة أشهر، وذلك قبل ثلاثة أيام فقط من موعد بدء الحملة، وأثار هذا الأمر أسئلة وإرباكاً لدى كل من العمال والسفارات على السواء،

لمساعدة المشاركين بحملات العفو. وتشمل هذه المساعدة الإبلاغ عن حملات العفو وجمع الأموال لتذاكر السفر وتنظيم معارض الوظائف وتوزيع المياه على الأشخاص الذين ينتظرون في طوابير طويلة من أجل تقديم طلبات العفو وأيضاً المساعدة في ملء تلك الطلبات. أشار كثير من النيباليين المشاركين في الاستبيان بالسعودية إلى أنهم أبلغوا بعفو العام 2017 وإجراءاته من خلال منظمتي "الرابطة النيبالية لغير المقيمين" (NRNA) و"لجنة تنسيق برافاسي النيبالية" (PNCC). وحتى في الدول الأصغر حجماً مثل الإمارات العربية المتحدة، تعتمد السفارات بشكل كبير على منظمات المجتمع المحلي لنشر المعلومات عن العفو ولمساعدة المتقدمين بطلب العفو خلال هذه العملية.²¹

في معظم الحالات، تقوم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإبلاغ السفارات عن العفو بالتزامن مع الإعلان عنه. فخلال عفو العام 2013 في السعودية، استدعت وزارة العمل رؤساء البعثات الأجنبية لشرح شروط العفو وإجراءاته بعد أيام عدّة من إعلان بدئه. واشتكى ممثلو السفارات من أنهم بحاجة إلى توضيح الإجراءات، وكذلك إلى مزيد من الوقت لتنفيذها.²² وعند الإعلان عن حملة عفو العام 2010 في البحرين، لم يتم إطلاع البعثات الأجنبية عليها بشكل رسمي. وقال الملحق الباكستاني حينها إنه "على الرغم من أنهم لم يتلقوا أي إخطار رسمي، بدأت السفارة قبول طلبات العفو لجميع فئات التأشيرات".²³ وقال ممثلو السفارة في قطر لموقع "Migrant-Rights.org" إنهم لم يتلقوا أي اتصال رسمي من وزارة الداخلية خلال عفو العام 2016، واعتمدوا فقط على منصات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للوزارة للحصول على المعلومات.

تلعب السفارات دوراً أساسياً في ضمان مشاركة العمال غير النظاميين في برامج العفو، لكنهم لا يحصلون دائماً بشكل مسبق على المعلومات الكاملة حول إجراءات العفو. بل أنه في بعض الحالات، يتم إبلاغ السفارات بشكل غير رسمي بعملية عفو وشيكة، من دون تزويدها بأية تفاصيل عملية إلى أن تبدأ حملة العفو.

يعتبر إبلاغ السفارات بشأن العفو أمراً أساسياً لثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، معظم العمال الأجانب غير النظاميين ليس بحوزتهم جوازات سفر، غالباً لأن أصحاب العمل يصادرونها. وبالتالي على السفارات أن تكون مستعدة للتعامل مع الطلبات المتزايدة للحصول على وثائق سفر، والتي قد تشمل دفاتر جوازات فارغة، شهادات سفر للطوارئ، إضافة إلى غيرها من الأمور التي قد يحتاج إليها العمال من بلد المنشأ.¹⁹

ثانياً، تحتاج السفارات غالباً إلى تعيين موظفين مؤقتين للتعامل مع حجم كبير من الطلبات. وفي دول كبيرة مثل السعودية، غالباً ما يتم إرسال موظفين إضافيين إلى الكثير من المدن، وقد تحتاج البعثات الأجنبية إلى استئجار أماكن جديدة في المناطق التي لا يوجد فيها مكتب دائم. على سبيل المثال، كانت سفارة النيبال تعمل من طابق مؤجر في فندق بجدة خلال عفو العام 2013، إذ لم يكن لديها مركز قنصلية في ثاني أكبر مدينة بالسعودية.²⁰ لذا فقد احتاجت السفارة إلى وقت من أجل تدريب الموظفين الجدد ومن أجل تهيئة الأماكن الجديدة.

وثالثاً، تقوم السفارات في كثير من الأحيان بحشد شبكة من المنظمات غير الحكومية والمتطوعين والعامليين الاجتماعيين

"علمنا بأمر العفو فقط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. والمدهش هو أنه لا يوجد اتصال رسمي بيننا وبين وزارة الداخلية. لكننا عرفنا أنه كان هناك لقاء جمع بين المسؤولين في الجاليات والمسؤولين في وزارة الداخلية".

"إن الأشخاص الذين قدّموا أنفسهم (للعفو) يحتاجون وثائق سفر مؤقتة، والتي يتعين على السفارات اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأمينها، ومن ناحية أخرى، يتصل الناس بنا للحصول على تفاصيل حول العفو. وإجمالاً هم يسألون عما إذا كان سيُسمح لهم بدخول قطر أو سيتم إدراج أسمائهم على القائمة السوداء. ليست لدينا إجابات على مثل هذه الأسئلة؛ إذ لا يمكننا تزويدهم سوى بالمعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي".²⁴

– مسؤول كبير في سفارة إحدى دول جنوب آسيا.

علم بأمر العفو فقط من خلال أشخاص يتكلمون بالعربية.

تعلم السلطات الخليجية العفو للعمال وأصحاب العمل من خلال وسائل الإعلام المحلية. وعادةً ما تتضمن المؤتمرات الصحفية التي تعلن عن البرنامج، نظرة عامة عن المدة والشروط والإجراءات العامة، وكثيراً ما يظهر المسؤولون على شاشات التلفزيون أو الإذاعة ويقومون بإجراء مقابلات مع الصحف المحلية لمناقشة الإجراءات. في حالات كثيرة يكون هذا التصريح الإعلامي باللغة العربية، وبالتالي فهو يفيد مجموعات كبيرة من الأجانب الوافدين من مصر والسودان واليمن وغيرها من البلدان الناطقة باللغة العربية؛ إلا أنه يستثني من ذلك عدداً كبيراً من العمال الوافدين الذين لا يتكلمون العربية. وتقوم وسائل إعلامية أخرى، أهمها الصحف الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان المنشأ، بالإبلاغ عن إجراءات العفو من خلال اللغة الإنجليزية والماليالية والأوردو وغيرها من اللغات السائدة بين العمال المهاجرين. وكثيراً ما يدلي المسؤولون من سفارات دول المنشأ بتصريحات لوسائل الإعلام المحلية لتشجيع المهاجرين على المشاركة في العفو.

وتقوم السلطات أيضاً بالإعلان عن العفو على مواقع الحكومة الإلكترونية وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي. خلال عفو العام 2016 في قطر، نشرت الحسابات الخاصة بوزارة الداخلية على موقعي "تويتر" و"فيسبوك" معلومات حول العفو بتسع لغات.³¹ وفي فترة عفو العام 2013 في السعودية، نشرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (التي كانت حينها «وزارة العمل») على موقعها الإلكتروني توجيهات للعمال الأجانب من أجل تسوية وضع إقامتهم، باللغات العربية والإنجليزية والهندية والإندونيسية والماليالية والتغالوغ والتركية والأوردو.³² وخلال حملة العفو التي شهدتها البحرين العام 2015، نشرت هيئة تنظيم سوق العمل على موقعها الإلكتروني الرسمي مبادئ توجيهية بـ 13 لغة.³³ وعادةً ما توزع كتيبات ومنشورات بلغات عدة على السفارات والعمال في الأسواق وفي المساجد والمصانع.

ثمة تجارب تقوم بها حكومات الدول الخليجية تهدف إلى رفع الوعي الشخصي. فخلال حملة عفو العام 2007 في الإمارات، قام موظفو وزارة الداخلية بجولة في المناطق التي يقيم ويتجمع فيها العمال المهاجرون للتحدث مباشرة مع العمال غير النظاميين وتشجيعهم على الاستفادة من العفو.³⁴ وظهرت لوحات إعلانية عدة تعلن عن العفو في أنحاء مختلفة من أبو ظبي.³⁵ وفي عفو البحرين العام 2010، نظمت هيئة تنظيم سوق العمل بالتعاون مع المسؤولين في السفارات والمجموعات الاجتماعية الأخرى التابعة للمهاجرين حملات ترويجية إعلامية ومقاطع فيديو عرضت رسائل مشجعة من عمال مهاجرين استفادوا من العفو من قبل.³⁶

تقوم الحكومات في بعض الأحيان بإنشاء خطوط ساخنة باللغة العربية أو باللغتين العربية والإنجليزية من أجل تقديم المساعدة

هنالك ما لا يقل عن سبع من حملات العفو التي أعلن عنها خلال الفترة التي شملتها الدراسة كانت قد مَدَّدت فتراتهما الأشهر عدة. كان ذلك بسبب انخفاض معدلات الإقبال عليها، وبعد أن طلب مسؤولون في بلدان المنشأ المزيد من الوقت لتشجيع رعاياهم من العمال المهاجرين على المشاركة فيها ولدعم طالبي العفو. وخلال عفو العام 2013 في السعودية، قام دبلوماسيون من بلدان المنشأ بالضغط على الحكومة السعودية لتمديد فترة العفو، مشيرين إلى عدم الاستعداد للتعامل مع الطلبات المتزايدة والاحتفاظ الذي تشهده مكاتب استقبال طلبات العفو. ولم تتمكن السلطات السعودية في البداية من إصدار تصاريح خروج لربع عدد المهاجرين غير النظاميين الذين سعوا إلى مغادرة البلاد ما دعاها إلى تمديد فترة العفو لأربعة أشهر أخرى.²⁵ هذا في الوقت الذي رفضت السعودية مناشدات للقيام بتمديد إضافي تقدّمت بها بلدان المنشأ.²⁶

أما في الكويت فقد وافقت السلطات على تمديد مدة العفو خلال العام 2018 بعد طلب رسمي تقدم به وزير الشؤون الخارجية الفلبيني؛ وذلك كنتيجة لتقدّم عدد منخفض جداً من المهاجرين الفلبينيين للتماس العفو.²⁷ وعادةً ما يتم رفض طلبات دبلوماسيي بلدان المنشأ الذين يسعون إلى تخفيف المعايير التي تخوّل العامل الأجنبي المشاركة في العفو.^{28 29}

في المقابل تظهر بعض حملات العفو تنسيقاً أكبر بين الحكومات والسفارات. على سبيل المثال، فقد أبلغت هيئة تنظيم سوق العمل البحرينية السفارات حول إجراءات العفو لعام 2007 قبل إعلانها الرسمي. وقال الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل لجريدة "جلف ديلي نيوز" الصادرة باللغة الإنجليزية "نريد الحصول على توصيات من السفراء حول أفضل الإجراءات الواجب اتباعها. نريد أن تمر عملية العفو بشكل سلس قدر الإمكان من خلال مساعدة السفارات". وشهد عفو العام 2007 في البحرين أعلى نسبة إقبال من العمال المهاجرين مقارنة بحملات العفو الباقية التي شهدتها البلاد إلى اليوم.³⁰

التواصل مع المهاجرين

بالنسبة للكثير من المهاجرين فإن حملات العفو يمكن أن تكون مربكة كثيراً. فعندما تكون المعلومات الرسمية غير واضحة أو تفتقر إلى التفاصيل، تكثر الشائعات. لم يذكر أي من المشاركين في الاستبيان أنهم سمعوا عن العفو من خلال مصادر حكومية. أشار أكثرهم إلى أنهم علموا بشأن حملة العفو من أصدقائهم أو من خلال شبكات المهاجرين. وقالت إحدى المشاركات في الاستبيان من الذين تقدّموا بطلب للعفو خلال العام 2018 في الكويت، إنه "بسبب عائق اللغة، لم أستطع الاستفادة من العفو بشكل شخصي". وأضافت بأنها سعت للحصول على دعم من «العمال النيباليين» الذين تقدّموا بطلب العفو أيضاً. وصرّح عامل آخر أنه

الحكوميين؛ بل ذكر الكثير منهم أن المسؤولين ساعدوهم على فهم إجراءات الاستفادة من العفو.

وتقدم تقارير وسائل الإعلام لمحة بسيطة عن الإجراءات والممارسات المتبعة من المؤسسات الحكومية عند العمل على معاملات العمال المهاجرين وسفاراتهم. خلال عفو العام 2013 تلقت الجهات الحكومية السعودية انتقادات بسبب اكتظاظها وعدم وجود عدد كافٍ من الموظفين لمعالجة الضغط في الطلبات، رغم تمديد ساعات العمل وإضافة دوامات عمل جديدة خلال اليوم.⁴⁰

واشتكى الكثير من الدبلوماسيين من أن العملية كانت "بطيئة للغاية".⁴¹ كما اشتكى كثير من المتقدمين للعفو ممن خسروا وظائفهم بسبب مبادرة "نطاقات" الهادفة إلى زيادة توظيف المواطنين السعوديين، من عدم منحهم تصاريح مغادرة لا من قبل وزارة العمل ولا وزارة الداخلية رغم استيفائهم الشروط المطلوبة للعفو.⁴² ويقول معقّب سعودي يعمل كوسيط لمساعدة الشركات والعمال على إنهاء الإجراءات والمعاملات البيروقراطية لصحيفة "المدينة" بأنه لا يبدو أن المسؤولين الحكوميين أنفسهم "يفهمون عملية العفو".⁴³

وخلال عفو العام 2015 في البحرين، اشتكى عمال مهاجرون من بنغلاديش من أن عملية تسوية وضع الإقامة كانت معقدة وغير واضحة. وأبلغت إحدى المجموعات جريدة "الوسط" أن هيئة تنظيم سوق العمل طلبت منهم دفع غرامات لتسوية أوضاعها، رغم أن الحكومة أعلنت بشكل صريح أنه لن تكون هناك رسوم.⁴⁴

وغالبًا ما تقوم المكاتب الحكومية الدائمة - مثل مكتب إدارة الهجرة أو وزارة الداخلية - بإنهاء معاملات طلبات العفو، ولكن قد يتم إنشاء مكاتب إضافية خلال فترات سريان العفو للوصول إلى العمال في جميع أنحاء البلاد وإدارة عبء العمل. إن زيادة إمكانية وصول العمال الأجانب إلى هذه المكاتب هي أحد العوامل التي يمكن أن تزيد من الإقبال والمشاركة في العفو. وخلال عفو العام 2007 في الإمارات، أنشأت وزارة الداخلية مكتبًا مؤقتًا في المدرسة الهندية بالشارقة بالتنسيق مع السفارة الهندية، من أجل خدمة طالبي العفو من العمال الأجانب الهنود. وصرّح مسؤولون إماراتيون بأن هذا الإجراء ساعد في تخفيف الضغط على المكاتب الحكومية.⁴⁵

في الإجابة عن الأسئلة. عادة ما تقوم البحرين والسعودية بتشغيل خطوط ساخنة، كما فعلت الإمارات الأمر نفسه خلال حملة عفو العام 2012. ولكن ليس هناك أي معلومات رسمية عن مدى استخدام خطوط الاتصال هذه.³⁷ وأرسلت السلطات السعودية خلال حملة العفو التي شهدتها البلاد العام 2017، رسائل قصيرة على جميع الهواتف النقالة في البلاد. وهذه آلية تتبّعها البحرين أيضًا في إخطار العمال الأجانب بعمليات العفو؛ ولكن هذه الرسائل ترسل إلى الأرقام المسجلة فقط، وقد يشكل هذا الأمر عائقًا؛ إذ أنّ العمال الأجانب غالبًا ما يلغون بطاقات الهاتف المجانية التي تؤمّنهم هيئة تنظيم سوق العمل، خوفًا من أن تتم مراقبتهم من خلالها.

على الرغم من الجهود المشار لها بشأن التواصل الفعّال، إلا أن نجاح الحكومات الخليجية في الوصول إلى العمال غير النظاميين ليس واضحًا إلى الآن. وقد أشار مسؤول قطري إلى "صعوبة وصول التوعية الإعلامية بمميزات المهلة إلى كافة الجاليات وخاصة التي تتحدث بمختلف اللغات".³⁸ ولفّفت بعض التقارير الإعلامية في السعودية إلى أنّ إعلان العفو قد افتقر إلى بعض المعلومات الأساسية، كمعرفة أي المكاتب الحكومية التي يجب زيارتها لتقديم طلب العفو. في بعض الحالات، لم يتم الإعلان في أي مكان عن تغييرات طرأت على إجراءات العفو، بينما اكتشف طالبو العفو هذه التغييرات عند تقديم طلباتهم في المكاتب الحكومية فقط.³⁹

ومن المرجح أنّ تكون معرفة عاملات المنازل عن العفو محدودة، وقد لا يعرفن بحدوث العفو أصلاً، إذ أنّ حركتهن عادة ما تكون مقيّدة داخل منازل أصحاب العمل، كما أن تفاعلهن مع شبكات العمال المهاجرين محدود هو الآخر. وفي حال تمكّن من استخدام أجهزة التواصل، فعادة ما يكون استخدامهنّ لها مراقبًا. ووفقًا لما قالتها معظم النساء المشاركات في الاستبيان، فإنّهن لم يكنّ على علم بحملات العفو التي كانت تحدث أثناء تواجدهن للعمل في دول الخليج.

قدرة الجهات الحكومية

إن استعداد المكاتب الحكومية لمعالجة إجراءات العفو أمر بالغ الأهمية فهو ضروري لإنهاء المعاملات أولاً بأول ولا يترك العمال المهاجرين في وضع انتظار يعترضه الغموض عن مصيرهم، أو يعيق الموافقة على طلباتهم أو يمنعهم من التقدم لطلب العفو. يمكن للحكومات أن تستعد من خلال تأمين عدد كافٍ من الموظفين وتدريبهم على تطبيق إجراءات العفو بدقة، إضافة إلى توعيتهم بالظروف التي قد يصبح المهاجرون جرّاءها غير نظاميين.

تحدّث المشاركون في الاستبيان عن فترات متفاوتة استغرقتها عملية إنهاء معاملة طلبات العفو، بدءًا من معاملة استغرقت يوم عمل واحد فقط (عفو الكويت 2018) إلى أخرى استغرقت 30 يومًا (عفو السعودية 2017). ولم يشر أي من المشاركين في الاستبيان إلى أنهم واجهوا أي مشكلة في التعامل مع المسؤولين

الإجراءات والتنفيذ

تختلف إجراءات العفو من حيث التعقيد وإمكانية الاستفادة منها تبعاً للحالة الخاصة لكل طالب عفو؛ وفقاً لطبيعة "المخالفة القانونية" وما إذا كان يسعى طالب العفو إلى تسوية وضع إقامته أو مغادرة البلاد نهائياً. وتلعب المعايير التي وُضعت لكل حملة عفو دوراً في هذا الاختلاف. وفي حين تسمح جميع حملات العفو للعمال الأجانب غير النظاميين بمغادرة البلاد، إلا أنّ بعضها فقط يسمح للعمال بتسوية وضع إقامتهم بشكل قانوني وبالتالي البقاء في البلاد. وسواء كان الخيار هو المغادرة أو البقاء وتسوية وضع الإقامة، تخفف حملات العفو العقوبات الماليّة والقانونيّة أمام هؤلاء العمال الأجانب الذين لجأوا للعفو.

قوانين وضعت من أجل تسهيل عملية المغادرة من البلاد

- إمكانية مغادرة البلد من دون إذن من الكفيل الأساسي (إذا اقتضى الأمر)
- إمكانية مغادرة البلد من دون عقوبة حظر السفر أو وضع الاسم على القائمة السوداء
- تخفيض الغرامات المرتبطة بالإقامة أو تأشيرة العمل منتهية الصلاحيّة، أو الإعفاء منها

قوانين وضعت من أجل تسهيل عملية تسوية وضع الإقامة

- إمكانية نقل الكفالة من دون إذن من الكفيل الأصلي
- إسقاط بلاغ التغيب عن العمل (الهروب) من قبل الكفيل
- تخفيض الغرامات المرتبطة بالإقامة أو تأشيرة العمل منتهية الصلاحيّة، أو الإعفاء منها

والبقاء في البلد. لكنّ العفو السعودي للعام 2017 لم يسمح بتنظيم وضع الإقامة؛ لذلك فقد شهد إقبالاً أقل بكثير من حملة عفو العام 2013 (انظر الجدول 8).

لا يطبّق العفو عادة إلا على العمال الذين يصبحون غير نظاميين منذ تاريخ معين عادة ما يكون سابقاً لإعلان حملة العفو، فلا يكون العامل الأجنبي مؤهلاً للتماس العفو إذا ترك صاحب العمل خلال فترة العفو.

تفرض حملات العفو شروطاً مختلفة تحدد مدى أهلية المتقدم لطلب العفو؛ ولكن عادةً ما تستثني العمال المديونين، أو الذين لديهم قروض مصرفية أو نزاعات قانونية ما عدا بلاغ التغيب عن العمل (الهروب) حيث تلغيه معظم حملات العفو من سجلات العمال المهاجرين غير النظاميين. أمّا العمال الذين لديهم ديون صغيرة إلى حدّ ما، مثل فواتير الهاتف غير المدفوعة، فيمكنهم دفع المستحقات التي عليهم والتقدّم بطلب العفو.⁴⁶

وفي معظم الأحيان، فإن المهاجرين الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني لا يكونون مؤهلين لطلب العفو.⁴⁷ ما عدا بعض الاستثناءات حصلت خلال حملة العفو في قطر العام 2004، والسعودية العام 2017 والكويت العام 2018.⁴⁸

وتمنح معظم قرارات العفو المهاجرين خيار تسوية أوضاعهم

المهاجرون الذين يواجهون نزاعات عمل معلقة

يواجه العمال الذين تعرّضوا لانتهاكات عمل في دول مجلس التعاون الخليجي عوائق عدة في التوصل إلى المحاكم عبر اتباع السبل القانونية، مثل عائق اللغة والمسافة والكلفة والوقت والوضع القانوني. قد يختار أولئك الذين يدخلون في نزاع عمالي رسمي عدم المشاركة في العفو إذا كان ذلك يعني إسقاط دعواهم القانونية؛ لا سيما في القضايا الأكثر شيوعاً المتعلقة بالأجور المتأخرة⁴⁹

وبينما تسمح دول مجلس التعاون الخليجي، نظرياً، بتعيين وكيل ومتابعة القضايا القانونية من خارج البلاد؛ إلا أنّ هذا الخيار يعتبر مكلفاً جداً. خصوصاً بالنسبة إلى العمّال ذوي الدخل المنخفض أو الذين تأثروا من جزاء تأخر استلامهم أجورهم.

وبسبب الكلفة المرتفعة، فنادراً ما تتدخل السفارات في نزاعات العمل الخاصة بالعمال المهاجرين؛ ما عدا في ظروف استثنائية.⁵⁰ مثلاً، خلال عفو السعودية العام 2017، تولت السفارة الفلبينية الوكالة عن مجموعة كبيرة من العمال الفلبينيين الذين تمّ الاستغناء عنهم من شركة "سعودي أوجيه" التي أعلنت إفلاسها.⁵¹ وثمة استثناء آخر تتمثل في تدخل الحكومة القطرية خلال عفو العام 2004 من أجل حل بعض النزاعات العمالية عن طريق تعويض مباشر للعمال الذين كانوا يسعون لنيل حقوقهم من كفلائهم.⁵²

لكن في معظم الحالات، يواجه المهاجرون مقايضة قائمة بين إمّا العودة إلى أوطانهم من دون مواجهة عقوبات إدارية، ولكن في قبال خسارتهم شهوراً من الأجور؛ أو الاستمرار في العيش في ظروف غامضة جزياً وراء احتمال ضئيل بأن يستلموا مستحقاتهم. أشارت وسائل الإعلام السعودية إلى العديد من قضايا العمّال المهاجرين الذين بقوا في البلاد لمتابعة قضاياهم. ووفقاً لما قاله أكثر من 50 عامل بناء في المدينة المنورة بالسعودية، وبين هؤلاء من كان مجموع مستحقاته يصل إلى 100 ألف ريال (حوالي 26,666 دولار أميركي)، قالوا إنّهم "لا يريدون مغادرة المملكة لأنهم يريدون متابعة قضاياهم"، رغم "خوفهم" من تضييع فرصة العفو خلال حملة العام 2017.⁵³

واضطر كثير من العمّال الذين لم يستلموا أجورهم والذين كانوا قد رفعوا دعاوى ضد شركة "الخرافي الوطنية" في الكويت، إلى التخلي عن حقوقهم من أجل الاستفادة من عفو العام 2018.⁵⁴ وتعليقاً على ذلك قال وزير الشؤون الخارجية النيبالي "نحن قلقون بشأن روايتهم المعلقة. القرار يعود للعمال إذا ما كانوا يريدون التخلي عن روايتهم والعودة إلى ديارهم".⁵⁵

الحظر على السفر

إن تعليق حظر إعادة الدخول إلى بلد التوظيف أو عدم وضع أسمائهم على القائمة السوداء، يعتبر حافزاً أساسياً لدفع العمال الأجانب إلى المشاركة في العفو. مثل هذه العقوبات كثيراً ما تفرض على العمال الذين يتم القبض عليهم أو ترحيلهم. ولكنّ بعض حملات العفو تحظر على المستفيدين العودة إلى البلاد. فمثلاً فرضت حملة العفو في سلطنة عمان العام 2015 حظراً لمدة ثلاث سنوات على المهاجرين الذين استفادوا من العفو. ولم تقم قطر بإسقاط حظر إعادة الدخول لمدة عامين على العمال المهاجرين الذين استفادوا من عفو العام 2004.⁵⁶ وهكذا الحال مع عفو الإمارات العام 2018؛ حيث واجه العمال الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني حظراً على إعادة دخول البلاد مدة عامين.⁵⁷

التغيير في النظام

في بعض حملات العفو، يعد التسجيل في السفارة خطوة أولية إلزامية لكل طالب عفو. وفي بعض الحملات الأخرى، قد يتوجه المهاجرون مباشرة إلى المكاتب الحكومية أو إلى معابر الخروج كالمطارات والموانئ إذا كانوا يحملون جوازاتهم وتذاكر العودة إلى بلادهم.⁵⁸ على سبيل المثال، في عفو البحرين العام 2015، استطاع العمال غير النظاميين الذين بحوزتهم جوازات سفرهم، الاتصال بشكل مباشر بإدارة شؤون الجنسية والجوازات والإقامة للحصول على ختم الخروج من البحرين، ومن ثم مغادرة البلاد من دون دفع غرامات.⁵⁹

ولكن كان على جميع العمال الذين لا يحملون جوازات سفر التوجه أولاً إلى سفاراتهم للتقدم بطلب للحصول على جواز سفر جديد أو وثيقة سفر طارئة. الاستثناء الوحيد كان في حملة العفو التي أجريت في قطر العام 2004، إذ قال رئيس دائرة البحث والمتابعة إنّ السلطات القطرية ستقوم بتسهيل طلبات جميع المهاجرين، بمن فيهم أولئك الذين لا يحملون جوازات سفر أو يحملون جوازات سفر مزورة. في هذه الحالة، يتبقّى على سفارة بلد المنشأ إصدار وثائق سفر لهم. أما بالنسبة إلى المهاجرين أنفسهم فقد كان بمقدورهم البدء في معاملة طلب العفو قبل إصدار وثيقة السفر الجديدة لهم من سفارات بلدانهم.

وعلى العكس من ذلك يقدم العفو الذي شهدته عُمان العام 2015 مثالاً على عملية متطاولة الأمد فقد كان على جميع طالبي العفو التسجيل في سفاراتهم أولاً، التي بدورها قامت بإعداد وإقرار الوثائق المطلوبة لتقديمها إلى وزارة القوى العاملة.⁶⁰ ثم كان على مقدمي الطلبات ترجمة الوثائق إلى اللغة العربية في

الحقيقة هي أن الكفيل وصاحب العمل دائماً ما يأخذان مكاناً في الصورة؛ حتى لو كانت الخلفية. عادة ما يسعى الكفلاء للحصول على رسوم، لمرة واحدة أو بشكل متكرر، من العمال لمنحهم موافقتهم على العمل في مكان آخر. وبالنسبة إلى أصحاب العمل فإن لديهم حوافز لتوظيف العمال غير النظاميين: لتجنب تكاليف وإجراءات الكفالة، وللالتفاف على قوانين العمل والسيطرة على القوى العاملة عبر التخويف بالتسليم للجهات المعنية للاحتجاز أو الترحيل.

يمكن للعفو أن يعالج بعض المشاكل التي يتسبب بها أصحاب العمل أو الشركات التي تشغل عمالاً ليس بحوزتهم أوراق رسمية عن طريق جعل مغادرة العمال للبلاد أو تسوية وضع إقامتهم أمراً قابلاً للتنفيذ في ظل وجود الكفيل أو عدمه.

قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا بزيادة العقوبات والغرامات التي تفرض خلال فترات العفو على الشركات والأفراد الذين يوظفون أو يساعدون العمال غير النظاميين (انظر الجدول 3). وتهدف هذه العقوبات إلى كبح العمالة غير النظامية وتحفيز الكفلاء على توظيف العمال المهاجرين باستخدام طرق قانونية.⁶⁵

ولكن تنفيذ هذه الأنظمة والقوانين لا يتناسب مع حجم التدابير العقابية المتخذة بحق العمال غير النظاميين. إن حملات الشرطة والمداهمات وعمليات الترحيل التي أعقبت عفو العام 2017 في السعودية مثال على ذلك؛ إذ قامت السلطات السعودية باعتقال 611,852 عاملاً مهاجراً غير نظامي بتهمة انتهاك قوانين الإقامة والعمل. بينما اعتقل 1,300 شخص بتهمة توفير النقل والمسكن للعمال غير النظاميين. وبين هؤلاء المعتقلين الـ 1,300 كان هناك 198 سعودياً فقط.

رداً على توقيف وترحيل أكثر من 1000 عامل غير نظامي خلال العفو الذي نُفذ في سلطنة عُمان العام 2015، انتقد عضو بمجلس الشورى التدابير المتساهلة التي اتخذت ضد الشركات التي تستخدم العمال غير النظاميين، ودعا إلى اتخاذ تدابير أكثر صرامة. وقال إن "إدراج الشركات في القائمة السوداء هو الحل الوحيد. في الوقت الحالي عند قيام شركة بانتهاك القانون عبر توظيف عمال غير نظاميين، فإن العقوبة تختلف في كل حالة. فالبعض يتلقى تحذيراً فقط، بينما يتم تغريم آخرين. يجب أن يتوقف هذا. يجب ألا تختلف العقوبة المفروضة على المخالفين بحسب الحالة".⁶⁶

يمثل الشرط القاضي بضرورة الحصول على إذن الكفيل للاستفادة من بعض شروط العفو عاملاً آخر يؤثر على نسبة المشاركة فيه. إن اشتراط الحصول على إذن الكفيل لتغيير صاحب العمل، أو للخروج من البلاد، كما في بعض الحالات في السعودية وقطر، هو لب نظام "الكفالة". لذلك فإن أي حملة عفو تُبقي على هذا الشرط ضمن معاييرها فإنها تحدّ من قدرة العمال المهاجرين على المشاركة في

مركز طباعة رسمي.⁶¹ ومن ثم كانت الخطوة التالية التسجيل في وزارة القوى العاملة في قسم مخصّص لكل جنسيّة من جنسيّات العمّال الأجانب. والخطوة الأخيرة كانت الذهاب إلى مبنى "شرطة الهجرة" من أجل الحصول على تصريح رسمي. وتفسر هذه المتاهة البيروقراطية سبب انخفاض الإقبال على عفو العام 2015 بشكل ملحوظ في عمان مقارنة بعفو العام 2010، على الرغم من التحسينات اللافتة من ناحية التنسيق مع السفارات وحملات التوعية.⁶²

قد يُطلب من المهاجرين في حالات محدّدة القيام بعمليات إدارية إضافية. ففي عفو الكويت العام 2018، اضطرّ طالبو العفو الذين يواجهون تهماً بسبب فرارهم، التوجّه أولاً إلى الهيئة العامّة للقوى العاملة من أجل إسقاط التهم الموجهة ضدّهم. وبعد ذلك، كان بإمكانهم تسوية الغرامات المترتبة عليهم ومن ثمّ الشروع في عملية تسوية وضع إقامتهم في البلاد. أمّا العمّال الذين كانوا يواجهون تهماً بسبب فرارهم؛ ولكنهم أرادوا العودة إلى بلدانهم، فقد استطاعوا الذهاب مباشرة إلى المطار.⁶³

أمّا في السعودية، فلدى معظم البلديات في البلاد مكتب محليّ لكل من المديرية العامة للجوازات ووزارة العمل، مخولان بمعالجة طلبات العفو. ويستطيع معظم العمال الذهاب إلى المكاتب المحليّة من دون الحاجة للسفر إلى المدن الكبرى. ولكن وفقاً لما قاله مشاركان في الاستبيان بالسعودية، فإنّهم واجهوا صعوبات في التقدّم للعفو خلال العام 2017، لأن المكاتب الحكوميّة كانت بعيدة جدّاً عن مكان إقامتهم، ولم يستطيعوا مغادرة أعمالهم للذهاب وتقديم طلب.

ويواجه العمال المهاجرون الذين ليست لديهم سفارة في بلد التوظيف عقبة إضافية: إذ عليهم التنسيق مع سفارة بلادهم الموجودة في أقرب دولة، الأمر الذي من شأنه أن يطيل الوقت المستغرق للحصول على وثائق السفر المطلوبة. أما إذا كانت هناك قنصليّة في بلد التوظيف الذي يقدّم العفو، فعادةً ما تنسّق القنصليّة مع سفارة بلادها في أقرب دولة نيابة عن العمال المهاجرين.

صاحب العمل والكفيل

بشكل عام لكل عامل غير نظامي في دول مجلس التعاون الخليجي شخص قام في البداية بترتيب دخوله إلى البلاد (كفيل) يختلف عن مصدر دخله (في العادة صاحب العمل).⁶⁴ ويستثنى من هذا التصنيف العمّال الأجانب الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني من دون تسجيل دخولهم على أوراق رسميّة (إطلاقاً (بدون كفيل)، وكذلك العمال الذين لا يتمكنون من الحصول على أي عمل (بدون صاحب عمل).

يوجي مصطلح "العفو" بأن حملات العفو تركز على العمال. غير أن

خلال عفو العام 2015 في عُمان، أُعطي الكفلاء أسبوعاً واحداً بعد فترة تقدّم العامل الأجنبي بطلب العفو لدى وزارة القوى العاملة، يستطيعون خلاله تقديم شكوى ضدّهم. إذا تم تقديم شكوى، تلتقي كل من السفارة والكفيل ووزارة القوى العاملة بصاحب العمل. ووفقاً لمقابلات قام بها باحثون مع السفارة الهندية في عُمان، فإنه نادراً ما كانت هناك شكوى ضد طالبي العفو.⁷⁰

وبالرغم من السيطرة التي يحظى بها الكفيل على الوضع القانوني للعمّال المهاجرين، إلا أنّ القليل فقط من حملات العفو لجأت إلى الكفلاء طالبة مساعدتهم في تسوية وضع الإقامة للعمّال المخالفين. فمثلاً دعا العفو الذي نظّمته السعودية العام 2013، الكفلاء إلى ضمان أن تكون مهنة المكفول مطابقة لمهنته المذكورة في تأشيرة العمل وسجلات وزارة العمل. وخلال عامي 2006 و 2015، دعت الحملات التي أطلقت في الإمارات لتسوية وضع الإقامة الكفلاء إلى إصدار أو تجديد تصاريح العمل لعمّالهم.⁷¹ وتم تخفيض العقوبات المفروضة على عدم إصدار أو تجديد تصاريح العمل.⁷² ونظراً لذلك فقد تمّ تسوية وضع إقامة 58,365 عاملاً خلال العام 2015 من أصل 100,000 عامل لا يمتلك تصريح عمل.⁷³

ويمثل أصحاب العمل الذين يصادرون جوازات سفر عمّالهم عقبة كبيرة أمام طالبي العفو. تميل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى "حثّ" أصحاب العمل على تسليم جوازات السفر؛ لكنها لا تعاقب أولئك الذين يحتفظون بها، رغم أن القوانين تحظر صادرة جوازات سفر العمال في المنطقة أجمع.⁷⁴

العفو إما بسبب الخوف أو عدم قدرتهم على الاتصال بكفيلهم، فضلاً عن أنه يمثل انتهاكاً لمعايير حقوق العمل الدولية.

يحتفظ الكفيل بقدر كبير من السيطرة الفعلية على الحركة البدنية للعمال. فوفقاً لما قالته بعض عاملات المنازل ممن أخذت آراؤهم لغرض إعداد هذا التقرير، فإنّ الكفلاء / أصحاب العمل لم يسمحوا لهم بالاستفادة من العفو، رغم أن العفو لم يكن يشترط موافقتهم. ويتفاوت الدور الذي تلعبه موافقة الكفيل، أو إخطاره، في عملية طلب العامل للعفو. ففي بعض حملات العفو، لم يلعب الكفلاء أي دور في العفو. أمّا في غيرها من الحملات، فقد اعتمدت مشاركة الكفيل على حالة طالب العفو.

فعلى سبيل المثال، خلال عفو الكويت العام 2018 احتاج العمال الذين كانوا قد هربوا من كفلائهم إلى موافقة من الكفلاء السابقين، ليتم نقلهم إلى اسم كفيل آخر. قال أحد البنغلاديشيين المشاركين في الاستبيان إنّه لم يستطع الحصول على موافقة من كفيله السابق من أجل تسوية وضع إقامته خلال فترة عفو الكويت العام 2018، ومن جهته اعتبر سفير سريلانكا أن شرطاً كهذا منع الكثيرين من تسوية وضع إقامتهم عبر العفو.⁶⁷

وقد تم إسقاط هذا الشرط فيما بعد، مما مكّن هؤلاء العمال من نقل كفالتهم إلى كفيل آخر، شرط أن يقوم الكفيل الجديد بدفع جميع الغرامات الماليّة المفروضة عليهم.⁶⁸ وفي حالات أخرى، قد يُطلب من الكفلاء، أو يُتاح لهم خيار التدخل، عندما يكون العامل على وشك مغادرة البلاد. ففي عفو العام 2017 في السعودية، سُمح للمهاجرين الذين لم يجدّد كفلائهم بطاقات إقاماتهم، بمغادرة البلاد، شرط أن يكون الكفيل قد دفع رسوم تأشيرة الخروج من البلاد. في حين سُمح للعمّال المتّهمين بالهروب، بمغادرة البلاد من دون موافقة الكفلاء.⁶⁹

التكاليف المالية

الغرامات والعقوبات

يأخذ العمال الذين يتطلّعون إلى العفو في الاعتبار الغرامات المالية والرسوم الإدارية الأخرى التي سيُطلب منهم دفعها. وقد تقوم الحكومات الخليجية بإعفاء أو تخفيف العقوبات المتعلقة بتجاوز تأشيرات الإقامة خلال فترة العفو، بغية تشجيع العمّال على المشاركة وتسهيل الإجراءات الإدارية. وعادة ما تنوّه الإعلانات الرّسمية بشكل واضح إلى أن هذه الإعفاءات مؤقتة متوتّعة بفرض غرامات ثقيلة والحبس حال انتهاء فترة العفو.

إن الإعفاء المؤقت عن العقوبات المتعلقة بتجاوز مدة التأشيرات يمثل حافزاً قوياً للعمّال غير النظاميين الذين يستعصي عليهم دفع الغرامات، خاصّة بالنسبة إلى العائلات؛ حيث تُفرض رسوم يومية على كلّ فرد يتجاوز مدة الإقامة. خلال حملة العفو التي

جرت في الإمارات العام 2012 تطرّقت تقارير إلى أن بعض الغرامات على المهاجرين وصلت 50 ألف درهم (حواليّ 13 ألف و 612 دولار أميركي).⁷⁵ ورغم أنّ بعض الدول، ومن ضمنها الإمارات، توقّر أحياناً فرصاً محدودة لإسقاط الغرامات خارج فترات العفو العام؛ إلا إنّ العديد من المهاجرين يظلّون يترقبون فترة العفو المقبلة قبل أيّ احتكاك مع السلطات.

وفيما تختلف العقوبات التي تفرض على تجاوز مدة الإقامة بين دولة خليجية وأخرى فإن بعض برامج العفو تفرض على العمّال المخالفين رسوماً إدارية عند المشاركة في البرنامج؛ إما لتسوية وضع الإقامة، أو للمغادرة.

الجدول رقم 1 يوضح الغرامات المالية والرسوم الإدارية المفروضة على طالبي العفو لتسوية أوضاعهم ومغادرة البلاد

الدولة	السنة	هل تم فرض رسم لتسوية وضع الإقامة؟	هل تم فرض رسم لمغادرة البلاد؟
البحرين	2007	كلا ⁷⁶	كلا ⁷⁷
	2010	نعم، 15 دينار (حوالي 40 دولاراً أمريكياً) على تأشيرة العمل المنتهية الصلاحية؛ و25 ديناراً (حوالي 66 دولاراً أمريكياً) على تأشيرة الزيارة المنتهية الصلاحية ⁷⁸	نعم، 15 دينار (حوالي 40 دولاراً أمريكياً) على تأشيرة العمل المنتهية الصلاحية؛ و25 ديناراً (حوالي 66 دولاراً أمريكياً) على تأشيرة الزيارة المنتهية الصلاحية ⁷⁹
	2015	كلا ⁸⁰	كلا ⁸¹
عمان	2005	غير معروف	نعم، 250 ريالاً (حوالي 649 دولاراً) ⁸²
	2010	كلا ⁸³	كلا ⁸⁴
	2015	كلا ⁸⁵	كلا ⁸⁶
الكويت	2004	نعم، ديناران كويتيان (حوالي 7 دولارات أميركية) يوميًا بدءاً من تاريخ انتهاء مدة التأشيرة وصولاً إلى 600 دينار كويتي (حوالي 1973 دولار أميركي) على أبعد تقدير. ⁸⁷	كلا ⁸⁸
	2007 ⁸⁹	نعم، ديناران كويتيان (حوالي 7 دولارات أميركية) يوميًا بدءاً من تاريخ انتهاء مدة التأشيرة وصولاً إلى 600 دينار كويتي (حوالي 1973 دولار أميركي) على أبعد تقدير.	كلا
	2011 ⁹⁰	نعم، ديناران كويتيان (حوالي 7 دولارات أميركية) يوميًا بدءاً من تاريخ انتهاء مدة التأشيرة وصولاً إلى 600 دينار كويتي (حوالي 1973 دولار أميركي) على أبعد تقدير. ⁹¹	كلا
	2018 ⁹²	نعم، ديناران كويتيان (حوالي 7 دولارات أميركية) يوميًا بدءاً من تاريخ انتهاء مدة التأشيرة وصولاً إلى 600 دينار كويتي (حوالي 1973 دولار أميركي) على أبعد تقدير.	No
السعودية	2013	كلا ⁹³	كلا ⁹⁴
	2017	غير منطبق	كلا. لكن يجب على الكفلاء دفع مبلغ 500 ريال سعودي (حوالي 133 دولاراً أمريكياً) للعَمال الذين انتهت مدة إقامتهم. ⁹⁵
قطر	2004	نعم، يتم فرض عقوبات على الذين تجاوزوا المدة المحددة للبقاء. ⁹⁶	كلا ⁹⁷
	2016	غير منطبق	كلا ⁹⁸
الإمارات العربية المتحدة	2007	كلا. لكن قد يُطلب من الكفيل تسديد رسوم. ⁹⁹	كلا ¹⁰⁰
	2012	نعم، يتم دفع مبلغ 25 درهماً (حوالي 7 دولارات) لقاء كل يوم بعد انتهاء مدة التأشيرة بالإضافة إلى رسوم أخرى للقيام بالمعاملات. ¹⁰¹	كلا ¹⁰²
	2018	نعم، يتم دفع 500 درهم إماراتي لنقل الكفالة (حوالي 136 دولاراً) ¹⁰³	نعم، يتم دفع 220 درهماً إماراتياً (حوالي 60 دولاراً) ¹⁰⁴

دولار أمريكي).¹⁰⁵ وهكذا الحال أيضاً بالنسبة إلى العفو الذي أصدرته الإمارات العربية المتحدة، حيث لم يكن على العمال الذين أرادوا تسوية أوضاعهم سوى دفع غرامات ناجمة عن البقاء بعد انتهاء مدة إقامتهم¹⁰⁶ في حين تمّ إعفاء أولئك الذين سعوا إلى مغادرة البلاد.¹⁰⁷

أما البحرين فقد فرضت خلال العفو الذي نفذته العام 2010 رسوماً على كل من العمال الذين أرادوا تسوية أوضاعهم وأولئك الذين أرادوا مغادرة البلاد على السواء؛ حيث كان على الساعين وراء العفو دفع 25 ديناراً (حوالي 66 دولاراً أمريكياً) في حال تجاوزوا المدة المقررة و 15 ديناراً (حوالي 40 دولاراً أمريكياً) في حال انتهاء مدة تأشيرتهم عملهم.¹⁰⁸

بشكل عام يتم إعفاء العمال من الغرامات المترتبة على تجاوز تأشيرته الإقامة عندما يختارون مغادرة البلاد. لكنّها تستبقى على العمال الذين يسعون إلى تسوية أوضاع إقامتهم ومواصلة البقاء في البلاد.

ففي الكويت على سبيل المثال، ألزمت كل قرارات العفو التي تمّ تطبيقها منذ العام 2004 المهاجرين الذين يقومون بتسوية أوضاعهم بدفع الغرامات المترتبة عن تجاوز المدة المسموح بها للبقاء بواقع دينارين كويتييين عن كل يوم (حوالي 7 دولارات أمريكية)؛ وذلك بدءاً من تاريخ انتهاء التأشيرة. وهناك حدّ أقصى للغرامة وهي 600 دينار كويتي على أبعد تقدير (حوالي 2000

"قرارات عفو جزئية"

أعلنت بعض دول مجلس التعاون الخليجي عن "قرارات عفو جزئية" تستوجب توافر شروط محدّدة في المهاجرين و/ أو دفع رسوم كي يتمكنوا من المشاركة في العفو. فعلى سبيل المثال، أعلنت عمان في العام 2007 عن عفو جزئي جرى خلاله إلغاء كل الغرامات على المهاجرين غير النظاميين الذين انتهت مدة تأشيراتهم؛ لكن مع اشتراط أن يكونوا قد دخلوا عمان قبل العام 1993. أما أولئك الذين دخلوا البلاد ما بين الأعوام 1994 و 2001 والذين مكثوا في عمان بعد انقضاء مدة تأشيراتهم فقد توجب عليهم تسديد 50% من الرسوم المتراكمة.¹⁰⁹

بدورها فقد أعلنت الكويت في العام 2016 عن عفو جزئي يسمح للمهاجرين غير النظاميين بتسوية أوضاعهم قانونياً أو مغادرة البلاد من دون إدراج أسمائهم على اللائحة السوداء؛ شريطة قيامهم بتسديد الغرامات المالية المستحقة والمشاركة طوعياً في برنامج العفو.¹¹⁰ بيد أنّ عملية العفو الجزئية هذه لاقت انتقادات البعثات الأجنبية بسبب كونها غير "جاذبة بما فيه الكفاية" وشبيهة ببرنامج الترحيل الطوعي الجاري العمل به خارج فترات العفو. ففي تصريح لصحيفة "الكويت تايمز" قال السفير السريلانكي إنّ "العفو المنظم يعني السماح لك بمغادرة البلاد من دون دفع الغرامات مع منحك كامل الحرية للعودة. أما في قرار العفو الحالي فعليك أن تدفع".

وأضاف "الحكومة الكويتية تُظهر حسن النوايا حتى من دون العفو ونشكرهم على ذلك؛ لكنني أعتقد أنّ هذا العفو شبيه ببرنامج الترحيل الطوعي الجاري العمل به منذ سنوات" على حد تعبيره.¹¹¹

نسبة تصل إلى 10% من تعداد القوى العاملة فيها.¹¹⁴ وصّرت الحكومة السعودية 463562 ألف مواطن يماني (من بين 850 ألفاً) شاركوا في العفو وتمكّنوا من الحصول على تأشيرة زائر.¹¹⁵

رسوم تذاكر السفر للعودة إلى الوطن

عادة ما يتحمّل طالبو العفو مسؤوليّة شراء تذاكر السفر الخاصة بهم من أجل ضمان الحصول على تصريح خروج للعودة إلى بلدانهم.

لكن ثمة استثناءات ملحوظة هنا؛ فمثلاً قرار العفو الذي أصدرته قطر العام 2004 أوجب على الكفلاء شراء تذاكر السفر لإعادة العمال.¹¹⁶ وخلال العفو الذي أصدرته الإمارات العربية المتحدة العام 2007، صرّح المسؤولون في وزارة الداخلية بأنه على الكفلاء الذين أسأوا معاملته العمال وتسبّبوا بفرارهم شراء تذاكر سفر العودة

وخلال الأشهر الأولى من الحرب التي شنتها التحالف العربي بقيادة السعودية على اليمن، أصدرت السعودية قرار عفو بين 10 مايو لغاية 15 أغسطس عام 2015 يطال الرعايا اليمنيين فقط ويقضي بإعطائهم تأشيرة زائر قابلة للتجديد كل ستة أشهر ورخصة عمل.¹¹² لكنّ رخصة العمل هذه لا تشمل إلا اليمنيين الذكور وحدهم دون الإناث؛ وسمحت لهم بالعمل في كافة قطاعات العمل عدا قطاعات الهندسة والصحة والتعليم.¹¹³ وللإستفادة من العفو اشترط القرار قيام المواطنين اليمنيين بدفع مبلغ 200 ريال سعودي (حوالي 53 دولاراً أمريكياً) من أجل الحصول على تأشيرة، وتقديم تقرير الفحص الطبي، وإيجاد كفيل يكون إما مواطناً سعودياً أو مواطناً يمنياً لديه تأشيرة عمل صالحة وإقامة، أو يكون الكفيل عبارة عن شركة سعودية. وسمحت هذه الحملة لكل مواطن مواطن سعودي أو يمنى كفالة خمسة يمنيين؛ في حين تستطيع الشركات كفالة

على تواصل مع شبكات المهاجرين، أو يكونون من دول غير قادرة على توفير دعم وموارد إضافية لهم. في مثل هذه الحالات قد يُرغم الذين ليس باستطاعتهم تأمين تذاكر السفر على البقاء إلى أجل غير مسمى إلى أن تحين ساعة ترحيلهم.¹²⁸

ومن الأيسر للحكومات شراء تذكرة سفر باتجاه واحد بدل تكبد الأعباء المالية والإدارية المترتبة عن فترة الاحتجاز الطويلة التي تنتهي في العادة، بعد أشهر أو سنوات، بتكفل الحكومة بدفع تكاليف الترحيل. لكنّ التوجّه السائد يرتكز على دعوة طالبي العفو تأمين تذاكر السفر لأنفسهم بأنفسهم؛ مع الأخذ في الاعتبار ظروفهم بشكل محدود جداً. وتبقى صيغة اللانظامية تلاحق أولئك غير القادرين على تأمين تذاكر سفر والذين يكونون عرضة للتوقيف والاحتجاز حالما تنتهي حملة العفو.

تكاليف وسائل النقل الأخرى

تمثل تكاليف وسائل النقل إلى السفارة، أو إلى المكاتب الإدارية؛ حيث تتم إجراءات المعاملات ومراجعة الأوراق اللازمة، عائقاً أمام الرّاعبين في العفو. يعمل العديد من المهاجرين في مناطق معزولة أو قري نائية أو معسكرات عمل بعيدة عن وسط المدينة. وهذا يكبدهم قدراً كبيراً من الوقت والمال عند زيارتهم المتكررة إلى المكاتب الحكومية.¹²⁹ وغالباً ما تفتح دول مجلس التعاون الخليجي مكاتب مؤقتة، كما تقيم السفارات مخيمات وخدمات قنصلية متنقلة في البلاد لتسهيل الأمور. ذلك أن المسافات؛ حتى وإن كانت قصيرة، فهي تشكل عائقاً أمام المهاجرين الذين يعتمدون على أجورهم اليومية. ويؤكد على ذلك العامل البنغلادشي شهيد الذي أخبر صحيفة "جلف نيوز" بأنه يضيع كامل يومه في السفر إلى دبي من أجل الحصول على أوراقه، وهو الأمر الذي يعني خسارة أجرة يوم كامل. وأضاف بأنه لا يستطيع تأمين أجرة التاكسي لذا يستقلّ وسائل النقل العامة التي تستغرق في العادة وقتاً أطول.¹³⁰

أما في الدول الأصغر حجمًا مثل قطر والبحرين، فمن الممكن ألا يكون المهاجرون الراغبون في العفو قد واجهوا هذا الكمّ من الصّعب نظراً لأنّ معظمهم متمرکز في العاصمة؛ حيث تتواجد السفارات والمؤسسات الحكومية. لكن هذا لا ينفى حاجتهم إلى إنفاق بعض المال لإجراء المعاملات اللازمة؛ ممّا يَبقي عائق التكلفة ولوجستيات النقل قائماً. وقال غالبية المستطلعين إنهم لم يعانون مشقّة الوصول إلى المكاتب الحكومية لتقديم طلبات العفو. إلا أن بعضهم أشار إلى أنّ المسافة ومغادرة العمل كانتا بمثابة مشكلة لهم.

بعض السفارات قامت بتأمين وسائل نقل لمواطنيها. فعلى سبيل المثال قام صندوق إغاثة الجالية الهندية الذي يعمل تحت مظلة السفارة الهندية في البحرين بنقل المهاجرين إلى السفارة عند احتياجهم لذلك.¹³¹ بيد أنّ غالبية السفارات لا تملك الموارد اللازمة لتنسيق لوجستيات النقل للأعداد الهائلة من طالبي العفو.

لهم.¹¹⁷ وخلال العفو الذي أصدرته الإمارات العربية المتحدة العام 2012، أخبر مسؤول في وزارة الداخلية صحيفة محلية أن الحكومة يمكنها المساعدة في دفع كلفة تذكرة السفر كاملة، أو جزء منها، في الحالات التي لا يستطيع العمال فيها توفير ثمن تذكرة السفر.¹¹⁸ وخلال العفو الذي جرى في البحرين العام 2010، أعلنت هيئة تنظيم سوق العمل أنها ستوفّر تذاكر السفر للعمال الذين عانوا من انتهاكات العمل أو "سوء معاملة" صاحب العمل على أن يقوم الأخير في مثل هذه الحالات بإعادة تسديد ثمن تذاكر السفر وفق الإجراءات القانونية. لكن في جميع الحالات، لم يكن واضحاً عدد تذاكر السفر التي قدّمها الحكومة، ولا عدد أصحاب العمل الذين قاموا بتسديد ثمن تذاكر السفر.¹¹⁹ يشار هنا إلى أنّ هيئة تنظيم سوق العمل - وهي هيئة حكومية - قامت هي أيضاً بتسديد ثمن تذاكر السفر بالتنسيق مع السفارة.¹²⁰

في حالات محدودة، قامت السفارات بتأمين تذاكر سفر مجانية لمواطنيها. فقد أقرت الحكومة الفلبينية خلال قرار العفو الذي أصدرته الكويت العام 2018 تذاكر سفر مجانية لكل طالبي العفو.¹²¹ وخلال العفو الذي أصدرته البحرين العام 2007، وكذلك الإمارات العربية المتحدة في العامين 2007 و2012، قامت السفارة الهندية بشراء تذاكر السفر للعمال الهنود غير القادرين على تأمين ثمنها.¹²² وقد تكفلت الحكومة المحلية في ولاية كيرالا الهندية بتأمين ألف تذكرة سفر مجانية للمهاجرين العائدين خلال العفو الذي أصدرته الإمارات العربية المتحدة العام 2012.¹²³ بيد أنّ من شغل في ما بعد منصب السفير الهندي في الإمارات العربية المتحدة أشار إلى أنّ "90% من المختربين الهنود قاموا بشراء تذاكر سفرهم وسددوا رسوم الإجراءات" خلال قراري العفو.¹²⁴ وبما أنّ العديد من السفارات غالباً ما تواجه شحاً في الموارد، فقد يكون توفير تذاكر السفر المجانية ملازماً الأخير لا سيما في الحالات المستعصية. ففي البحرين مثلاً، قدّمت الحكومة الهندية التذاكر لبعض ضحايا انتهاكات العمل بالاستناد إلى معايير العمر والصحة والسلامة العقلية.¹²⁵

وإلى جانب السفارات، تقوم جمعيات المهاجرين ورجال الأعمال بجمع الأموال لشراء تذاكر السفر للمهاجرين الذين ليس بمقدورهم تأمين ثمنها.¹²⁶ قال عمال نيباليون ممن شملهم استطلاع الرأي إنهم تلقوا في العفو الذي أصدرته السعودية العام 2017 مساعدات مالية ولوجستية من جمعيات (NRNA) و(PNCC) غير الحكومية التي تتخذ من النيبال مقراً لها. حيث قدّمت لهم الجمعيات تذاكر السفر، وقامت بتغطية تكاليف سفرهم إلى بلدانهم. وبطريقة مماثلة، قدّم نادي العمال الاجتماعي الهندي تذاكر سفر للعمال غير النظاميين الذين شملهم قرار العفو الصادر في عمان العام 2015.¹²⁷ وعادة ما تتمّ هذه المساعي بالتعاون مع السفارة.

بعض العمال يفتقرون إلى العلاقات الاجتماعية اللازمة التي تجعلهم

الرسوم القنصلية

تفرض بعض السفارات قليلة الموارد رسوماً إدارية على طالبي العفو تُستخدم في العادة لتغطية تكاليف الكتابة والترجمة إلى العربية والصور الفوتوغرافية الملائمة لجوازات السفر.¹³²

فخلال حملة العفو التي جرت في الكويت العام 2018¹³³ فرضت السفارة الهندية مبلغ 5 دنانير (حوالي 17 دولار) مقابل الحصول على تطبيق مرور (عبارة عن ورقة سفر رسمية يتم استخدامها عند الطوارئ بدلاً من جواز السفر). وبطريقة مماثلة، فرضت السفارة الهندية خلال عملية العفو التي جرت في الإمارات العربية المتحدة العام 2012 مبلغ 60 درهماً (حوالي 16 دولار) مقابل الحصول على تطبيق مرور، فيما قلصت رسوم الطباعة والرسوم الاستشارية الأخرى. وكذلك فعلت السفارة البنغلاديشية بفرصها مبلغ 20 درهماً (حوالي 5 دولارات) لأمر مماثلة. أما السفارات الفلبينية والباكستانية والسريلانكية فقد نأت عن فرض أية رسوم على التصاريح.¹³⁴ وخلال عملية العفو التي جرت في البحرين العام 2015 فرضت السفارة الهندية مبلغ 10.700 دينار (حوالي 28 دولارًا) على التصاريح؛ لكن كان باستطاعة أصحاب الطلبات تقديم اعتراض.¹³⁵

نقل الكفالة – الابتزاز والرسوم غير القانونية

قد يتكبّد العمّال تكاليف باهظة في رحلة البحث عن العفو بسبب إساءات الكفيل والوسطاء. ففي حملات العفو التي تمنح فرصة تسوية الأوضاع يتوجّب على المهاجرين تأمين كفيل جديد. وعادة ما يتم خلال هذه الحملات تخفيض أو إلغاء التكاليف الإدارية وتكاليف نقل الكفالة التي تقع على عاتق الكفيل الجديد. لكنّ بعض الكفلاء ينتهزون وضع المهاجرين غير النظامي، وعرضتهم للترحيل، كفرصة للاستفادة من ذلك. فخلال حملة العفو التي جرت في السعودية العام 2013 ألغيت رسوم نقل الكفالة لتسهيل تسوية الأوضاع؛ لكن رغم ذلك فقد تناقلت وسائل الإعلام المحلية أخباراً عن طلب بعض الكفلاء من عمّالهم دفع مبالغ لهم تتراوح ما بين 3 آلاف ريال و15 ألف ريال (حوالي 800 دولار و4 آلاف دولار)؛ وذلك حتى يحصلوا منهم على موافقة لنقل الكفالة.¹³⁶ وأقرّ المسؤولون السعوديون بالأمر غير أنهم لم يتخذوا أية إجراءات ضدّ الكفلاء الانتهازيين.

كما يستفيد الوسطاء أو الوكلاء من طالبي العفو عبر تقاضي أموال منهم لقاء مساعدتهم في إنهاء الإجراءات البيروقراطية. وتتولّى السفارات والمسؤولون تحذير المهاجرين مراراً من ضرورة عدم الدفع.¹³⁸ أثناء العفو الذي أصدرته البحرين العام 2015، حذر المدير التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل الوكلاء والوسطاء من جبي الأموال من العمّال. "من غير القانوني جباية أصحاب العمل أو الوسطاء الأموال من العمال لقاء الخدمات التي يوفّرها العفو".¹³⁹ في المقابل فقد قام الوكلاء خلال العفو الذي أعلنته الإمارات العربية المتحدة العام 2012، بخداع مهاجرين هنود غير نظاميين

"تود وزارة العمل التوضيح بأنه لايتوجّب على المغتربين الامتثال للكفلاء الذين يتطلعون إلى جني المال منهم. ليس ثمة عقوبات يمكن تطبيقها على هذه التصرفات غير القانونية؛ إذ لا يوجد نص يقضي بمعاقبة الكفلاء الذين يطلبون المال أو العمولة. جلّ ما يمكن القيام به هو تحذير المهاجرين بأنّ يدفعوا الأموال في حال كانت الرسوم من واجبات الكفيل".¹³⁷

– متحدث باسم وزارة العمل السعودية

في سلطنة عمان عبر منحهم وعوداً بإدراجهم في خطة العفو الإماراتية.¹⁴⁰ وقال عامل بنغلادشي قام صاحب العمل بمصادرة جواز سفره في إجابة على أسئلة الاستبيان إنه دفع للوسيط 80 ديناراً (حوالي 260 دولارًا) خلال حملة العفو التي جرت في الكويت العام 2018 من أجل الحصول على جواز سفر مستعجل من السفارة البنغلاديشية.

وقال بنغلادشي آخر أجاب عن أسئلة الاستبيان كان يعمل لدى شركة خدمات تنظيف سعودية إن صاحب عمله صادر جواز سفره ولم يجدد له الإقامة. وبقي على هذه الحال مدة ثمان سنوات قبل أن يتمكّن من الانتقال إلى صاحب عمل آخر. وعندما تمّ الإعلان عن حملة عفو العام 2013، أراد تسوية وضعه إلا أنه لم يتمكّن من استرداد جواز سفره. وكانت تراوده مخاوف مستمرة من قيام السلطات بتوقيفه نتيجة فراره؛ لذلك فقد قرّر في النهاية مغادرة البلاد. في مثل حالته فإنه لا توجد أية غرامات إدارية عليه إلا أن وسيطاً قام بتخريمه ألفين و 700 ريال (حوالي 700 دولار). كان هذا هو المبلغ الذي أدّخره خلال فترة عمله وأنفقه كله في عملية إنهاء معاملة المغادرة. ويعتقد العامل بأنّ المال تمّ توزيعه بين مسؤولي السفارة وعلى وكلاء الأمن السعوديين.

الخوف من الاحتجاز والمداهمات

أفاد العديد من المُستطلّعين بأن أحد الأسباب التي منعتهم من طلب العفو هو الخوف من الاحتجاز، إذ يشكّل ذلك رادعاً لبعض العاملين المؤهلين للعفو من المشاركة؛ رغم أن الإجراءات تضمن عدم معاقبتهم. وتغذي التقارير التي تنشر عن عمليّات الدّهم والترحيل التي تُشنّ خلال فترات العفو والتي عادة ما تفتقر إلى معلومات وافية عن المستهدفين من هذه العمليات، تغذي مخاوف العمّال من أن تكون الإجراءات العقابية هي الهدف الحقيقي الذي يقف وراء العفو.

الجدول رقم 2 يعطي لمحة عامة عن الاحتجازات والمداهمات التي تمّ شنها خلال فترات العفو.

الدولة	السنة	احتجاز مقدّم الطلب أثناء تخلصه لمعاملته؟	مداهمات أثناء فترة العفو؟
البحرين	2007	أمر محتمل ¹⁴¹	نعم ¹⁴²
	2010	نعم ¹⁴³	نعم ¹⁴⁴
	2015	نعم ¹⁴⁵	نعم ¹⁴⁶
الكويت	2004	غير معروف	غير معروف
	2011	غير معروف	غير معروف
	2018	من المحتمل ¹⁴⁷	غير معروف ¹⁴⁸
عمان	2010	غير معروف	غير معروف
	2015	نعم ¹⁴⁹	نعم ¹⁵⁰
قطر	2004	كلا ¹⁵¹	نعم ¹⁵²
	2016	غير معروف	غير معروف
السعودية	2013	من المحتمل ¹⁵³	نعم ¹⁵⁴
	2017	نعم ¹⁵⁵	نعم ¹⁵⁶
الإمارات العربية المتحدة	2007	غير معروف	كلا
	2012	نعم ¹⁵⁷	نعم

أما في عمان التي تقوم بشنّ مداهمات منتظمة على العمّال المخالفين فقد كثفت مداهماتهما خلال حملة العفو التي نفذتها العام 2015. وكانت تقوم بعمليّات تفتيش أسبوعية أفضت إلى توقيف العديد من العمال غير المسجّلين.¹⁶⁰ وخلال العفو الذي جرى في البحرين العام 2015، شنّت الشرطة العديد من الغارات أسفرت عن إيقاف العديد من المهاجرين غير النظاميين. وقال المسؤول الذي أشرف على المداهمات إنه تمت إحالة الموقوفين إلى النيابة العامة التي ستقرّر في ما بعد ما إذا كان سيُسمح لهم الاستفادة من العفو.¹⁶¹ يُشار هنا إلى أنّ العديد من العمال الإندونيسيين على وجه التحديد كانت تراوهم مخاوف من التوقيف جرّاء الحظر المفروض على العمال الإندونيسيين.

رافقت تقارير المداهمات أو عمليّات التفتيش أغلب حملات العفو التي نفذت بين الأعوام 2004 و 2018. ولا يُعرف إن استطاع من ضُبط من المهاجرين غير النظاميين إبان هذه المداهمات من الاستفادة من حملات العفو أم لا. خلال العفو الذي أصدرته قطر العام 2004، أشار المسؤولون إلى أنّ المهاجرين غير النظاميين الذين سلّموا أنفسهم "طوعياً" سيصّالهم العفو؛ بينما في المقابل لن يطال أولئك الذين تمّ الإمساك بهم جرّاء عمليّات التفتيش وسيواجهون العقوبة القانونية الكاملة.¹⁵⁸ وعلى نقيض ذلك ما جرى في الإمارات؛ حيث ركزت التقارير على أن السلطات تباشر عمليّات تفتيش أحياء العمّال المهاجرين من أجل تمكين غير النظاميين منهم من التقدم بطلبات للحصول على العفو.¹⁵⁹ لكن ليس واضحاً ما إذا تمّ في ما بعد احتجاز هؤلاء العمال خلاف رغبتهم.

"العمال لا يفهمون قوانين العفو، ويخافون من الزج بهم في السجن في حال قاموا بزيارة السفارة".

– السفير الإندونيسي في البحرين (2015)

لا يبدو، حسب التقارير المتوافرة، أن هناك سياسة احتجاج واضحة متبعة من قبل حكومات مجلس التعاون الخليجي أثناء حملات العفو. ففي بعض حملات العفو، احتج طالب العفو إداريا لحين مغادرتهم البلاد. وخلال حملة العفو التي جرت في الإمارات العربية المتحدة العام 2012، تم حجز مقدمي طلبات العفو في منشآت ومُنحوا مدّة 14 يوماً لترتيب أمور سفرهم.¹⁶² وفي حملة العفو التي أصدرتها قطر العام 2004، طمأن المسؤولون طالب العفو مؤكدين أنهم لن يُحتجزوا، بل وسيتم تأمين سكن لمن يحتاجه منهم لحين المغادرة.¹⁶³

الحملات والإجراءات التي تلي عملية العفو

عمليات الترحيل والاحتجاز والمداهمات واسعة النطاق

فيما تواكب المداهمات المتكررة حملات العفو التي تنفذ في مجلس التعاون الخليجي، كما سلفت الإشارة؛ إلا أن هذه المداهمات عادة ما تزداد كثافة، وعلى نحو ملحوظ، في الأسابيع والشهور التي تلي فترة العفو. كما تزداد بشكل مأساوي المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان خلال هذه الفترة. ويمضي أولئك الذين أُلقي القبض عليهم أثناء المداهمات فترات احتجاز غير محدّدة وعقوبات قانونية كاملة (بما في ذلك غرامات وحظر على إعادة الدخول) ويرحلون نهائياً.

وعادة ما يتمّ احتجاز العمال غير النظاميين الذين يحاولون مغادرة البلاد خارج فترات العفو؛ لا سيما في حال لم يتمكنوا من تأمين رسوم تجاوزهم مدة صلاحية التأشيرة، أو تكاليف تذكرة سفر العودة؛ حيث يكون على الدولة في نهاية المطاف تحمّل مصاريفهم. في البحرين جرى بناء منشأة كاملة يقتصر عملها على احتجاز المهاجرين غير النظاميين؛ إلا أن الدولة قامت بإغلاقها لاحقاً بعد سنتين حيث لم تتمكّن من توفير تكاليف إدارتها.¹⁶⁴ وفي قطر باتت مراكز الاحتجاز مكتظة إلى درجة أنّ السلطات أخذت ترفض طلبات المهاجرين غير النظاميين داعية إياهم إلى الذهاب والعودة قبيل موعد مغادرتهم بقليل.¹⁶⁵

"نعم لديّ مخاوف. لقد استلمت ورقة من المحكمة غير أنني أخشى الذهاب بها إلى الشرطة. لا أودّ الذهاب إلى السجن؛ ولهذا السبب فأنا لا أستطيع الذهاب إلى المحاكم بعد الآن، ولا حتّى طلب العون من الشرطة. سأنتظر إلى حين الإعلان عن عفو. إذا صدر العفو غداً سأذهب في الحال لتقديم طلب".¹⁶⁶

– عامل غير مسجّل في البحرين

الجدول رقم 3 يشير إلى عدد المهاجرين المرّجلين خلال الفترات التي تلت قرارات العفو مباشرة وفق ما صرّح به مسؤولون إلى وسائل الإعلام. وقد يكون عدد المرّجلين أكثر بكثير. بعض الدول، لا سيما السعودية، تصدر تقارير مستمرة عن عمليات الترحيل المرتبطة بالعفو أكثر من بقية الدول.

الجدول رقم 3 يبيّن عدد المهاجرين غير الشرعيين المرّجلين بعيد فترات العفو

الدولة ¹⁶⁷	السنة	عدد المرّجلين المعلن عنه بعد فترة العفو ¹⁶⁸
البحرين	2007	169 4,611
	2010	170 4,219
	2015	171 2,724
عمان	2010	172 4,501
	2015	173 548
السعودية	2013	174 1,367,498
	2017	175 358,604
الإمارات العربية المتحدة	2007	المئات ¹⁷⁶
	2012	177 12,345

نظرًا لتفاوت عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، واختلاف الفترات التي صدرت فيها التقارير، فإنّه من الأجدى مقارنة البيانات المذكورة آنفًا والمتعلّقة بفترات العفو في إطار البلد الواحد بدلًا من مقارنتها بين دولة وأخرى.

إعادة الدمج في بلد المنشأ

100 مجموعة مساندة ذاتية في مختلف أرجاء الولاية لمساعدة العائدين على إعادة الاندماج في اقتصاد كيرالا بدءًا من تاريخ وصولهم.¹⁷⁹

وفي بعض الحالات، تتعاون الحكومات في بلدان المنشأ مع جمعيات غير حكومية محلية ومنظمات عالمية لتقديم الدعم للمهاجرين العائدين إلى بلدانهم بعد وصولهم. فعندما رحلت السعودية العام 2013 ما يزيد على 160 ألفًا من المهاجرين الإثيوبيين غير النظاميين، نظّمت الحكومة الإثيوبية برنامج إعادة دمج واسع النطاق لتسهيل عملية وصولهم ومساعدتهم على إعادة الاندماج بدعم من المنظمات غير الحكومية.¹⁸⁰

تُعَدّ برامج إعادة الدمج الشاملة أمرًا مهمًا لآلاف المهاجرين غير النظاميين الذين يعودون إلى بلدانهم الأم؛ إذ أنّ العديد منهم يعودون فارغي الأيدي إن لم يكونوا مديونين وفي صحة متدهورة. وغالبًا ما يكونون تحت وقع الصدمة جرّاء عيشهم في ظلّ ظروف ضاغطة. وتوفّر بعض دول المنشأ خدمات إعادة دمج لمساعدة طالبي العفو على إيجاد عمل محلي أو التخلّب على حال الصدمة التي يعيشونها، أو العودة إلى ديارهم. خلال العفو الذي أصدرته الكويت في العام 2018، قدّمت إدارة الرفاهية للعمال الفلبينيين في الخارج استشارات نفسية لطالبي العفو، وكذلك خدمات نقل ومساعدات مالية ودورات تدريب تقنية.¹⁷⁸

كما قدّمت ولاية كيرالا الهندية دعمًا تقنيًا وماليًا للعائدين الذين استفادوا من عملية العفو التي نفذتها السعودية في العام 2013. وقال رئيس الوزراء في كيرالا إن الدعم سيعمل على مساعدة العائدين للبدء بشركاتهم الخاصة. وشكّلت رابطة "كيرالا برافاسي"

النتائج والتوصيات

إنّ الأعداد الكبيرة من العمال غير النظاميين في دول مجلس التعاون الخليجي هي أعراض للسياسات وممارسات العمل المُكبّلة التي تنتهك معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان وتدفع العاملين إلى أن يصبحوا غير نظاميين. وفي ظل "نظام الكفالة" المعمول به، فإن إقامة الغالبية العظمى من المهاجرين يمكن أن تصبح غير نظامية لأمر خارجة عن إرادتهم. وبينما تركز حملات العفو على العمال غير النظاميين وتعتبرهم حالات استثنائية لا أعراضاً لمشكلة أكبر، فإنها في نفس الوقت تغفل النظر إلى أصحاب العمل الذين يخرقون النظام لصالحهم.

**"عندما علمت بأمر العفو،
فرحت كثيراً أنه أصبح
بإمكاني العودة [إلى بلدي]"**

– إحدى إجابات الاستبيان عن العفو الذي أجري في الكويت العام 2018

حملات العفو تبقى سياسة دول مجلس التعاون الخليجي الفضلى لإدارة العمال غير النظاميين لأنها لا تعاقب المواطنين أو الشركات لتقصيرهم ولأنها لا تتطلب تغييراً تشريعياً.

لكن البيانات تظهر أن العفو؛ حتى في ظلّ الإقبال الكبير على المشاركة فيه، يمكن أن يقلل من العمالة غير النظامية على المدى القصير فقط إذا لم يصحبه إصلاح أنظمة الكفالة والعمل والإقامة.

ثمة بدائل ناجحة يمكن أن تحلّ بدلاً عن دورات العفو المتكررة. وهي تتطلب اتباع نهج لا يؤدي إلى تسوية أوضاع العمالة فحسب؛ بل يوفر لها أيضاً الحماية الكاملة في مجال العمل وقوانين التوظيف.

وعلى أية حال، توفر حملات العفو "شريان حياة" للكثير من المهاجرين، ومن ضمنهم كثير ممن تمّت مقابلتهم من أجل إعداد هذا التقرير. ومن شأن إدخال بعض التحسينات على هذه القرارات أن يعالج بشكل جزئيّ المظالم التي غالباً ما تجبر المهاجرين على طلب العفو. كما أن من شأنه أيضاً أن يضمن معاملة عادلة لهم والمساهمة بالتالي في زيادة الأشخاص الذين يشملهم العفو.

توصيات موجهة لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي

لقد تمّ وضع التوصيات المقدّمة هنا استناداً إلى تقييم الإجراءات الحاليّة المعمول بها بالإضافة إلى أفضل الممارسات المتّبعة على هذا الصعيد.

التنسيق والتواصل مع السفارات قبل 4 أسابيع على الأقل.

إنّ إطلاع السفارات على الإجراءات المطلوبة بشكل مسبق، يمنحها إمكانية لزيادة قدرات كادرها الوظيفي، وترجمة هذه الإجراءات لرعاياها، وطلب الوثائق الرسمية اللازمة، ووضع إستراتيجية لبرامج إعادة الدمج، فضلاً عن التنسيق مع شبكات المهاجرين. تُعدّ السفارات مورد المعلومات الأساسي لمجتمعات المهاجرين؛ لذا ينبغي إبلاغها عن أية تغييرات في الإجراءات بشكل رسمي. إنّ ذلك يساعد على تجنّب الشائعات أو نشر المعلومات الخاطئة وسط المهاجرين. يمكن للتنسيق المسبق مع السفارات أيضاً أن يساعد على تصميم حملات خاصّة للترويج إلى مراسيم العفو تساهم في نجاحها.

التواصل مع العاملين غير النظاميين مع إيلاء اهتمام

خاص لعاملات المنازل. ينبغي تأمين ترجمة بجميع اللغات للمعايير والإجراءات المؤهلة للاستفادة من قرارات العفو، وتسهيل وصول الفئات المستهدفة إليها من خلال قنوات التواصل الاجتماعيّ الرسمية. كذلك ينبغي بذل جهود تنسيقية مع وسائل الإعلام وقنوات الترفيه الخاصة بالجاليات الأجنبية، مثل الطباعات المحلية المتوافرة للصحف الصادرة في بلدان المنشأ، وكذلك الراديو والتلفزيون، من أجل نشر المعلومات المتعلقة بمراسيم العفو الخاصة قبل إطلاقها وبدء سريان مفعولها. إضافة إلى ذلك، ينبغي توفير خطوط اتصال ساخنة بلغات المهاجرين على مدار الساعة طوال الأسبوع خلال فترة سريان العفو. ويجب النظر أيضاً في إرسال رسائل خلويّة قصيرة.

السماح بدعم وتسوية أوضاع المهاجرين. عبر تسهيل عمليّة

نقل الكفيل من دون رسوم، وتقديم تأشيرات مؤقتة للعمال غير النظاميين تسمح لهم البقاء في البلاد والحصول على عمل، وكذلك دعم المطابقة الوظيفية عبر منصات العمل الإلكترونيّة والمعارض المهنية.

إن حملات العفو التي سهّلت تسوية أوضاع المهاجرين حازت على أعلى نسبة مشاركة، وكانت أكثر فعالية على مستوى الحد من عدد العمال غير النظاميين. ينبغي للتسوية أن تمنح العمال الحماية الكاملة بموجب قوانين وأنظمة العمل.

خفض التكاليف. يمكن للرسوم أن تعرقل مشاركة العمّال في برامج العفو. كما يمكن أن تمثّل نوعاً من العقاب غير العادل للعمال الذين أُجبروا أو أُكروهوا على الإقامة غير الشرعية. لا ينبغي فرض رسوم على مغادرة البلاد أو تسوية وضع الإقامة؛ لا سيما أنّ كثيراً من المهاجرين أصبحوا غير نظاميين بسبب التجاوزات القانونية للكفيل. يجب على الحكومات أيضاً أن تتولّى التنسيق مع شركات الطيران لتقليل تكاليف رحلات الطيران لطالبي العفو و/ أو إعلان العفو خلال موسم ركود السفر، أي عندما تكون أسعار الرحلات أرخص.

تحذير المسؤولين ووسائل الإعلام من استخدام لغة

تحريضية ضد المهاجرين. يمكن للخطابات الطائشة أن تشجع رهاب كراهية الأجانب. اللغة التي تروج لعدم الثقة في المهاجرين قد تؤدي، دون مبرر، إلى إثارة سلوك عدوانيّ ضدهم، فضلاً عن تهيب طالبي العفو المحتملين.

تعليق عمليّات احتجاز العاملين غير النظاميين خلال فترات

العفو. إن احتجاز العمال غير النظاميين خلال فترات العفو يضعف الثقة اللازمة الواجب توافرها لضمان استفادة العمال منه. وتشير تقارير وسائل الإعلام واستطلاعات الرأى الخاصّة بالعائدين إلى أنّ الكثير من المهاجرين غير النظاميين لا يستغلون العفو بالشكل المرجوّ بسبب خشيتهم من الاحتجاز.

إلغاء القائمة السوداء. من غير المرجح أن يستفيد المهاجرون

من فرصة العفو بالشكل المتوّحّى منه إذا كانوا يعتقدون أنّ أسماءهم ستكون مدرجة على القائمة السوداء التي تمنع عودتهم إلى البلاد أو المنطقة مرّة ثانية. ينبغي على المسؤولين الحكوميين إجراء المزيد من التحقيقات في القائمة السوداء التي يقدّمها أصحاب العمل أو وكلاء التوظيف، ومعاقبة أولئك الذين يستخدمون القائمة السوداء كعقوبة عمل.

إلغاء شرط الحصول على إذن الكفيل. لا ينبغي أن يحتاج

العمّال لأيّ إذن من كفلائهم السابقين لكي يتمكّنوا من تسوية وضع إقامتهم أو مغادرة البلاد؛ حتى لو اقتصر الأمر على مجرّد

المناسب. فعلى سبيل المثال، قد تستغرق طلبات الحصول على شهادات السفر في حالات الطوارئ وقتاً طويلاً، وخاصة بالنسبة إلى العمال الذين لا توجد سفارة لبلادهم في البلد المضيف. في مثل هذه الحالات على الحكومة توفير الموارد والدعم للمهاجرين.

التحقيق مع الكفلاء الغائبين والمسئولين. تقريباً لدى جميع العمال غير النظاميين كفيل أساسي سهل لهم دخولهم البلاد. إذا ادّعى العامل وقوع أي انتهاك لحقوقي أو عمالي له أدى إلى جعل إقامته غير نظامية، فإن على الحكومات التحقيق مع هذا الكفيل لتوثيق القضية والتعامل معها بالشكل المناسب.

وضع بروتوكولات موحدة لحماية الوضع القانوني

للمهاجرين المنخرطين في نزاعات عمل. إن السماح

للمهاجرين بالعمل بشكل قانوني أثناء انخراطهم في نزاع عمالي معلق سيشجعهم على السعي للحصول على إنصاف قانوني بدلاً من الفرار والعمل بشكل غير نظامي، ما سيقلل عدد العمال غير النظاميين ومن الحاجة إلى إصدار عفو شامل.

توفير بيانات شفافة وسهلة الوصول.

البيانات التي تتضمن تفاصيل عن عدد المستفيدين من العفو والمصنفة بحسب الجنس والدخل وبلد المنشأ والوظيفة؛ ينبغي أن تُجمع وتُنشر. وينبغي استطلاع عينة تمثيلية من المستفيدين من العفو والمسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين في بلد المنشأ من أجل الحصول على معلومات نوعية عن جميع زوايا البرنامج. وتشمل هذه المعلومات، على سبيل المثال لا الحصر، الأسباب التي تقف وراء الإقامة غير النظامية، والعقبات التي تحول دون الاستفادة من العفو، والكلفة الإجمالية والتوصيات لتحسين العملية في المستقبل. يمكن لهذه البيانات أن تساعد موظفي حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ودول المنشأ على السواء على تصميم حملات مشتركة أفضل في المستقبل. كما ستسمح للأكاديميين والمنظمات غير الحكومية بتقديم تقييم مستقل وشامل للعفو.

موافقة. إن إشراك الكفلاء ببطء بشكل كبير عمليّة العفو، كما يلفت، بشكل غير عادل، نظر السلطات لهم.

حل نزاعات العمل العالقة.

كجزء من برامج العفو، ينبغي على الحكومات تسريع النظر في قضايا العمّال العالقة؛ وذلك لضمان قدرة طالبي العفو على تسوية قضاياهم قبل المغادرة. ويمكن للتدابير البديلة أو المكّملة أن تساعد في نقل التوكيل أو الحصول على تصاريح إقامة مؤقتة من أجل متابعة القضايا العالقة في المحاكم. إن من شأن ذلك أن يجعل المزيد من العمال يشتركون في برنامج العفو، كما يجعل عدداً أكبر من العمال غير النظاميين يحصلون على أجورهم المستحقة. لا ينبغي إجبار العمال الذين لديهم نزاعات عمالية على طلب العفو أو تجريمهم إذا رفضوا القيام بذلك.

إعداد المكاتب الحكومية ذات الصلة.

ينبغي أن يكون المسؤولون على علم تام بالإجراءات وأن يكون لديهم الوقت والمهارة والقدرة اللازمة لمعالجة طلبات العفو. وينبغي تمديد ساعات العمل في المكاتب الحكومية لضمان تمكّن العمّال الذين استأذنوا من أعمالهم أو جاءوا من مسافات بعيدة، حضور الموعد المقرر من دون تكبد فترات انتظار متعبة. ويجب توفير مكاتب تُعنى بعملية العفو في جميع المدن، بما في ذلك مكاتب متنقلة للوصول إلى العمال المقيمين في المناطق النائية. وينبغي بذل جهود خاصة للوصول إلى عاملات المنازل اللواتي غالباً ما يكنّ محصورات داخل بيوت أصحاب العمل. كذلك يجب أن يسمح بحضور مندوبين من السفارات في مكاتب الهجرة من أجل تأمين خدمات الترجمة و الاستشارات. يجب أيضاً تطوير معايير الممارسة من أجل ضمان أن يكون الموظفون مهذبين ومفيعدين لطالبي العفو.

تبسيط الإجراءات.

إن الإجراءات البسيطة ذات الخطوات القليلة تساعد على تجنب فترات الانتظار الطويلة وإمكانية حدوث الأخطاء. كما يمكنها أيضاً أن تقلل من الأعباء الإدارية والمالية الملقة على كاهل كل من المسؤولين والمهاجرين على السواء. عندما يتم رفض طلب العفو فإنه يجب إبلاغ العامل عن ذلك مع إطلاعه على الأسباب التي أدت إلى الرفض وما يمكنه فعله لمعالجة الأمر. قال اثنان على الأقل ممن استطلعت آراؤهم بأنه لم يتم إخبارهما عن أسباب رفض قبول طلبي العفو الخاصين بهما.

توفير سكن بديل عن مراكز الاحتجاز القسرية.

ينبغي تأمين السكن والمأكل لطالبي العفو الذين هم في حاجة لذلك، على أن يكون السكن قريباً من معابر المغادرة، ولا ينبغي منعهم من مغادرة هذه المساكن.

السماح بالوقت الكافي وقبول التمديدات عند الضرورة.

ستوجد حالات لطالبي عفو شرعوا في الإجراءات؛ ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول على جميع المستندات المطلوبة في الوقت

توصيات موجّهة لبلدان المنشأ

إن قيام دول مجلس التعاون الخليجي بتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه سيساعد سفارات دول المنشأ على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين خلال فترات العفو. لكن إلى جانب الخطوات التي يتعين اتخاذها من قبل بلدان التوظيف، فإن على بلدان المنشأ أيضاً أن تأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات المذكورة أدناه:

خفض التكاليف حيث أمكن، يجب على السفارات التنازل عن جميع التكاليف الإدارية، وتمكين طالبي العفو من التقدم بطلب للحصول على إعفاءات من الرسوم.

إنشاء خدمات قنصلية متنقلة، سيسهل هذا التواصل مع المهاجرين في المناطق النائية.

تفويض السفارات بمنح أوراق سفر في حالات الطوارئ، هذه خطوة مهمة جداً لبلدان المنشأ التي لديها ممثلات عبارة عن سفارات في بلدان التوظيف. إذا لم يكن هناك وجود دبلوماسي، يجب على بلد المنشأ إرسال فريق طوارئ لدعم العمال، و/أو تكليف المنظمات المهتمة بقضايا الجاليات المهاجرة بمساعدة طالبي العفو.

توفير برامج إعادة الدمج، إن المخاوف المتعلقة بالعودة إلى الوطن من دون توافر أي دعم هي أحد الأسباب التي قد تجعل العمال لا يستفيدون من العفو. يمكن لبلدان المنشأ التعاون مع المنظمات المحلية والدولية لتقديم المشورات والمساعدات المالية والنفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى التدريب المهني للعائدين.

مقابلة العمال العائدين، يجب على المسؤولين التحدث مع العمال العائدين لتوثيق أي انتهاكات حصلت لهم في مجال العمل أو على مستوى حقوق الإنسان، ومساعدتهم على تحقيق العدالة. قد يساعد هذا في وضع الشركات التي تفرض رسوم توظيف غير قانونية على العمال في القائمة السوداء. كما يمكن عن طريق المقابلة أيضاً التعرف على مهارات العامل وتوثيق مؤهلاته.

تركيز إجراءات العفو في مكان واحد، مثل تمكين طالبي العفو من الحصول على صُور لجواز السفر في السفارة أثناء فترة انتظار الوثائق. وحيث أمكن، ينبغي تأمين حضور ممثلين للسفارات في مراكز الهجرة أو في مكاتب التوظيف الأخرى في البلاد؛ حيث تجري عملية معالجة طلبات العفو.

دعم حل نزاعات العمل، حيث أمكن، على السفارات أن توكل نفسها عن/ أو تسهل التوكيل للعمال الذين لا تزال قضاياهم عالقة.

إطلاع العمال على حقوقهم وخياراتهم، يجب شرح قواعد العفو وإجراءاته بحيث يسهل على المخالفين فهمها. يجب إتاحة هذه المعلومات بصيغة إلكترونية بحيث يمكن تميمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما ينبغي تقديم نسخ مطبوعة منها للنشطاء الاجتماعيين ومؤسسات دعم الجاليات. ويجب توفير ضمانات لطالبي العفو تطمئنهم إلى أنه لن يتم تجريمهم لا من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ولا حكومات بلدان المنشأ، وذلك وفقاً للشروط المحددة في العفو (إذا كان هذا صحيحاً). كما يجب أيضاً توضيح المخاطر المتعلقة بوضع شخص على قائمة سوداء (إذا كانت موجودة).

شرح إجراءات العودة إلى بلد المنشأ، إن كثيراً من طالبي العفو ليسوا متأكدين من توقعاتهم بشأن الإجراءات التي سيخضعون لها عند وصولهم إلى المطار في رحلة العودة إلى الديار. لذلك على السفارات بالتحديد أن تتأكد من أن طالبي العفو على دراية بأن أوراق السفر في حالات الطوارئ الممنوحة لهم من أجل المغادرة ليست جواز سفر، وأنه سيتم أخذها منهم عند إدارة الهجرة. ويجب إطلاعهم على كيفية التقدم بطلب للحصول على جواز سفر جديد في بلدهم الأصلي.

الملحق 1: بيانات العفو وفقًا للبلد

تعتبر التقديرات الرسمية للعمال المهاجرين غير النظاميين نادرة. ومن أجل التعرف قدر الإمكان على نسب الإقبال على العفو، تقدّم الجداول أدناه تقديرًا لعدد العمال غير النظاميين وفقًا للأرقام المعلنة رسميًا في دول مجلس التعاون الخليجي عن المشاركين في العفو، بالإضافة إلى أولئك الذين تم ترحيلهم عقب فترة العفو. وتظهر النسب المئوية تقديرات عالية للمشاركين في حملات العفو، ذلك أنّ الأرقام لا تحتسب أعداد العمال المهاجرين غير النظاميين الذين لم يشاركوا في هذه الحملات ولم يتم ترحيلهم أيضًا.

جدول 4

تقديرات المشاركة في حملات العفو في البحرين

العام	تقدير عدد المهاجرين غير النظاميين	عدد الذين تمّ ترحيلهم	عدد الذين تمّت تسوية وضع إقامتهم	العدد الإجمالي لطالبي العفو	النسبة المقدّرة للمشاركين بالعفو
2007	¹⁸¹ 76,400	12,977	48,151	61,128	¹⁸² +80%
2010	¹⁸³ 40,000	¹⁸⁴ 6,000	¹⁸⁵ 14,000~	20,000~	50%
2015	60,000	¹⁸⁶ 10,125	¹⁸⁷ 31,894	¹⁸⁸ 42,019	70.03%

جدول 5

تقديرات المشاركة في حملات العفو في الكويت¹⁸⁹

العام	تقدير عدد المهاجرين غير النظاميين	عدد الذين تمّ ترحيلهم	عدد الذين تمّت تسوية وضع إقامتهم	العدد الإجمالي لطالبي العفو	النسبة المقدّرة للمشاركين بالعفو
2004	¹⁹⁰ 65,000	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة
2007	¹⁹¹ 80,000	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	¹⁹² 24,000	30%
2011	124,142	32,036	13,653	45,689	36.8%
2018	¹⁹³ 154,000	¹⁹⁴ 34,452	¹⁹⁵ 20,725	55,177	34.45%

جدول 6

تقديرات المشاركة في حملات العفو في سلطنة عُمان

العام	تقدير عدد المهاجرين غير النظاميين	عدد الذين تمّ ترحيلهم	عدد الذين تمّت تسوية وضع إقامتهم	العدد الإجمالي لطالبي العفو	النسبة المقدّرة للمشاركين بالعفو
2010	¹⁹⁶ 102,000~	¹⁹⁷ 60,000~	¹⁹⁸ 27,000~	75,000~	73.53%
2015	¹⁹⁹ 50,000	²⁰⁰ 18,011	²⁰¹ 7,706	25,717	51.43%

جدول 7

تقديرات المشاركة في حملات العفو في قطر

العام	تقدير عدد المهاجرين غير النظاميين	عدد الذين تمّ ترحيلهم	عدد الذين تمّت تسوية وضع إقامتهم	العدد الإجمالي لطالبي العفو	النسبة المقدّرة للمشاركين بالعفو
2004	بيانات غير متوفّرة	بيانات غير متوفّرة	²⁰² 9,897	²⁰³ 9,897	بيانات غير متوفّرة
2016	بيانات غير متوفّرة	غير مطّبق	~ ²⁰⁴ 9,000	²⁰⁵ 9,000	بيانات غير متوفّرة

جدول 8

تقديرات المشاركة في حملات العفو في السعودية

العام	تقدير عدد المهاجرين غير النظاميين	عدد الذين تمّ ترحيلهم	عدد الذين تمّت تسوية وضع إقامتهم	العدد الإجمالي لطالبي العفو	النسبة المقدّرة للمشاركين بالعفو
2013	< ²⁰⁶ 7,017,498	~950,000	~4,700,000	~5,650,000	80.5%
2017	< ²⁰⁷ 2,000,000	~758,000	غير مطّبق	~ ²⁰⁸ 758,000	37.9%

جدول 9

تقديرات المشاركة في حملات العفو في الإمارات العربيّة المتّحدة

العام	تقدير عدد المهاجرين غير النظاميين	عدد الذين تمّ ترحيلهم	عدد الذين تمّت تسوية وضع إقامتهم	العدد الإجمالي لطالبي العفو	النسبة المقدّرة للمشاركين بالعفو
2007	بيانات غير متوفّرة	246,599	²⁰⁹ 95,259	²¹⁰ 341,958	بيانات غير متوفّرة
2012	بيانات غير متوفّرة	61,826	بيانات غير متوفّرة	²¹¹ 61,826	بيانات غير متوفّرة
2018	بيانات غير متوفّرة	30,387	~ ²¹² 74,210	< ²¹³ 105,000	بيانات غير متوفّرة

الملحق 2: عقوبات توظيف العمالة غير النظامية

تشتمل القوانين التي تنظم أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي على العديد من الأحكام المتعلقة بحملات العفو. يسرد الجدول التالي العقوبات المقررة على توظيف العمال غير النظاميين. رغم ذلك فهي نادراً ما تُطبّق على الكُفلاء، وعادة ما يتحمّل العمال المسؤولية الكاملة عن وضعهم القانوني؛ حتى لو كانت تصرفات أصحاب العمل هي التي دفعتهم إلى المخالفة.

جدول 10 العقوبات المفروضة جزأً توظيف عمال غير نظاميين

البلد	العام/ المصدر	العقوبة على صاحب العمل
البحرين	القانون رقم (19) لعام (2006) فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل	ما بين 3 أشهر و عام في السجن و غرامة لا تقل عن ألف دينار (حوالي 2,700 دولار أمريكي) وما لا يزيد عن ألفي دينار (حوالي 5,300 دولار أمريكي). في حال تكرار المخالفة، ما بين 6 أشهر وستين في السجن، مع غرامة لا تقل عن ألفي دينار (أي 5,300 دولار أمريكي) ولا تزيد عن 4000 دينار (أي 10,600 دولار أمريكي). ²¹⁴
الكويت	قانون العمل الكويتي رقم 6 لعام 2010 (المادة 138 المعدلة عام 2016)	غرامة مالية تصل إلى 10 آلاف دينار (حوالي 33 ألف دولار أمريكي) وثلاث سنوات سجن. ²¹⁵
سلطنة عمان	المرسوم الملكي رقم 35/2003 (قانون العمل العماني)	غرامة مالية تصل إلى ألف ريال (حوالي 2,600 دولار أمريكي) ²¹⁶
قطر	القانون رقم (4) لعام 2009 بشأن تنظيم دخول العمال المهاجرين ومغادرتهم وإقامتهم وكفالتهم	ما يصل إلى 3 سنوات سجن و غرامة مالية قدرها 50 ألف ريال (حوالي 13,700 دولار أمريكي) ²¹⁷
السعودية	قانون العمل السعودي (تعديلات القانون رقم 258 لعام 2015)	ما يصل إلى ستة أشهر سجن و غرامة مالية قدرها 100 ألف ريال (حوالي 26,700 دولار أمريكي)، وترحيل صاحب العمل إذا كان أجنبيًا. ²¹⁸
الإمارات العربية المتحدة	مرسوم قانون اتحادي رقم (7) لعام 2007	غرامة مالية قدرها 50 ألف درهم (حوالي 13,600 دولار أمريكي). وما يصل إلى ستة أشهر سجن إذا كان صاحب العمل مواطناً، والترحيل إذا كان صاحب العمل أجنبيًا. ²¹⁹

توصيات موجّهة لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي

قبل إعلان العفو

التنسيق والتواصل مع السفارات قبل 4 أسابيع على الأقل

التواصل مع العاملين غير النظاميين مع إيلاء اهتمام خاص لعمليات المنازل

خلال فترة العفو

تعليق عمليات احتجاز العاملين غير النظاميين خلال فترات العفو

تبسيط الإجراءات

السماح بدعم وتسوية أوضاع المهاجرين

توفير سكن بديل عن مراكز الاحتجاز القسريّة

حل نزاعات العمل العالقة

خفض التكاليف

وضع بروتوكولات موحدة لحماية الوضع القانوني للمهاجرين

المنخرطين في نزاعات عمل

إلغاء شرط الحصول على إذن الكفيل

التحقيق مع الكفلاء الغائبين والمسئولين

إعداد المكاتب الحكومية ذات الصلة

تحذير المسؤولين ووسائل الإعلام من استخدام لغة تحريضية ضد المهاجرين

إلغاء القائمة السوداء

ما بعد العفو

توفير بيانات شفافة وسهلة الوصول

السماح بالوقت الكافي وقبول التمديدات عند الضرورة

توصيات موجّهة لبلدان المنشأ

قبل إعلان العفو

إطلاع العمال على حقوقهم وخياراتهم

إنشاء خدمات قنصلية متنقّلة

تفويض السفارات بمنح أوراق سفر في حالات الطوارئ

خلال فترة العفو

تركيز إجراءات العفو في مكان واحد

دعم حل نزاعات العمل

خفض التكاليف

ما بعد العفو

شرح إجراءات العودة إلى بلد المنشأ

توفير برامج إعادة الدمج

مقابلة العمال العائدين



- 68 وزير الداخلية يمدد فترة العفو على المخالفين حتى 22 أبريل/ نيسان. (كويت تايمز) (إنجليزي) (20 فبراير/ شباط 2018).
Interior minister extends amnesty for residence violators till April 22. Kuwait Times. Retrieved July 15, 2018, from <https://news.kuwaittimes.net/website/interior-minister-extends-amnesty-residence-violators-till-april-22/>
- 69 (March 28, 2017). الجوازات: بدء المهلة المحددة لحملة (وطن بلا مخالف) غداً الأربعاء. الجوازات/Retrieved July 15, 2018, from [https://www.gdp.gov.sa/sites/pgd/ar-SA/Pages/حملة-\(وطن-بلا-مخالف-\)-غداً-الأربعاء.aspx](https://www.gdp.gov.sa/sites/pgd/ar-SA/Pages/حملة-(وطن-بلا-مخالف-)-غداً-الأربعاء.aspx)
- 70 الهجرة غير النظامية في عُمان: السياسات، تأثيرها والتفاعل معها. (إنجليزي) (25 مايو/ أيار 2015) (2015, May 24). Irregular Migration in Oman: Policies, Their Effects and Interaction with. Retrieved July 15, 2018, from <http://gulfmigration.eu/media/pubs/book/BookChapters/GLMM%20-%20IMVolume%20-%20Chapter%20VI%20-%20Extract%20-%202017-05-16.pdf>
- 71 (December 18, 2005). العمل: إعفاء المنشآت المتأخرة بإصدار أو تجديد بطاقات العمل من الغرامات. Alittihad. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alittihad.ae/details.php?id=42086&y=2005>; Alittihad. (December 8, 2014). «العمل» مهمل المنشآت 6 أشهر لتسوية غرامات التصاريح الإلكترونية. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alittihad.ae/details.php?id=109708&y=2014>
- 72 انظر الهامش السابق.
- 73 (July 7, 2015). العمل: تصويب أوضاع 58,4 ألف عامل خلال مهلة تسوية الغرامات. Alittihad. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alittihad.ae/details.php?id=65390&y=2015>
- 74 فيلبينيون يعودون إلى بلادهم مجاناً - الآلاف يسجلون للعفو في الكويت. "أراب تايمز" (إنجليزي) (30 يناير/ كانون الثاني 2018)
Filipinos To Fly Out Free - Thousand register to avail Kuwait amnesty. Arab Times. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.arabtimesonline.com/news/filipinos-fly-free-thousand-register-avail-kuwait-amnesty>
- 75 (November 27, 2012). منح المخالفين تصاريح لمغادرة الدولة - الإمارات اليوم. Emarat Alyoum. Retrieved July 15, 2018, from <https://www.emaratallyoum.com/local-section/accidents/2012-11-27-1.529389>
- 76 عفو البحرين يبدأ في 1 سبتمبر/ أيلول. (ترايد أرابيا) (إنجليزي) (2007, July 26). Bahrain amnesty to begin on Sept 1. Trade Arabia. Retrieved July 15, 2018, from http://www.tradearabia.com/news/LAW_127971.html
- 77 راجع الهامش السابق
- 78 هيئة تنظيم سوق العمل تطلق حملة مسح على التأشيرات. (إنجليزي) (n.d.). LMRA launching new visa sweep. Retrieved July 15, 2018, from <http://blog.lmra.bh/en/2010/06/26/lmra-launching-new-visa-sweep-2/>
- 79 راجع الهامش السابق
- 80 هيئة تنظيم سوق العمل تمنح العفو للعمال غير النظاميين لتنظيم وضع إقامتهم. (إنجليزي) Retrieved July 15, 2018, from <http://blog.lmra.bh/en/2015/06/28/lmra-gives-amnesty-to-illegal-workers-to-correct-their-presence>
- 81 راجع الهامش السابق
- 82 سياسات تقييدية على عمالة المهاجرين في بلدان النفط (إنجليزي) (2006, May 5). restrictive labour immigration policies in the oil ... - the United Nations. Retrieved November 25, 2018, from http://www.un.org/esa/population/migration/turin/Symposium_Turin_files/P03_Shah.pdf
- 83 عُمان تمدد فترة العفو على العمال الأجانب الذين تحطت إقامتهم المهلة المحددة. (إنجليزي) (2010, June 1). Oman extends amnesty period for overstaying expatriate workers. business Ghana. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.businessghana.com/site/news/general/114789/Oman-extends-amnesty-period-for-overstaying-expatriate-workers>
- 84 راجع الهامش السابق
- 85 (May 25, 2016). التقرير السنوي 2015 - وزارة القوى العاملة. Retrieved September 23, 2018, from https://www.manpower.gov.om/Portal/CMSUpload-Folder/WebSiteMediaAnnual/25052016%20122048%20D9%85_zro4veyqx1mpbxq155oun-20201642016122044manpower_AR%20_2015.pdf
- 86 العمال غير القانونيين النظاميين ليجأون للعفو لمغادرة عمان. (إنجليزي) (2015, July 6). Illegal expatriate workers shun amnesty to leave Oman. Times Of Oman. Retrieved July 16, 2018, from <http://timesofoman.com/article/62826/Oman/Illegal-expatriate-workers-shun-amnesty-to-leave-Omandisussion-0disussion-0>
- 87 65 ألف مقيم غير شرعي سيستفيدون من عفو يستمر لمدة 40 يوماً. (إنجليزي) (2004, November 18). 65000 illegal residents to benefit from 40-day amnesty - Gulf News. Retrieved November 11, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/kuwait/65-000-illegal-residents-to-benefit-from-40-day-amnesty-1.338893>
- 88 راجع الهامش السابق
- 89 عفو الكويت للمقيمين غير النظاميين. (إنجليزي) (2007, May 3). Kuwait amnesty for illegal residents - Newspaper - DAWN.COM. Retrieved November 12, 2018, from <http://www.dawn.com/news/245144>
- 90 قريباً إطلاق العفو للأجانب المخالفين إقامتهم في الكويت. (إنجليزي) (2011, February 23). Amnesty for foreigners staying illegally in Kuwait soon. Gulf News. Retrieved July 16, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/kuwait/amnesty-for-foreigners-staying-illegally-in-kuwait-soon-1.766393>
- 91 مقيمون غير نظاميين سيستفيدون من حملة عفو قوتها 40 يوم. (إنجليزي) 65000 illegal residents to benefit from 40-day amnesty. Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/kuwait/65-000-illegal-residents-to-benefit-from-40-day-amnesty-1.338893>
- Rampant corruption fuels massive visa trafficking - One month ban on visit-to-work transfer. Kuwait Times. Retrieved July 15, 2018, from <http://news.kuwaittimes.net/rampant-corruption-fuels-massive-visa-trafficcking-one-month-ban-visit-work-transfer/>; (2003, March 7). 10000 make use of amnesty. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/uae/general/10-000-make-use-of-amnesty-1.349357>; (2015, May 2). Take Oman's amnesty offer, DOLE urges undocumented. Rappler. Retrieved July 15, 2018, from <https://www.rappler.com/nation/91895-dole-oman-amnesty>
- 48 ومع ذلك، فإن العفو السعودي لعام 2017 كان متاحاً للعمال الذين أدوا مناسك الحج من دون تصريح؛ رغم أنّ هذه المخالفة تستوجب في الحالات العادية عقوبة مالية باهظة كما يتم تجريد العامل من إقامته وترحيله. (2018, 28 يناير). 15447 عامل سريلاكي غير نظامي في الكويت: فرجون بالعودة لكن قلقون بشأن المستقبل. عرب تايمز، 15 يوليو/ تموز 2018 <http://www.arabtimesonline.com/news/15447-illegal-lankans-kuwait-happy-leave-worried-future>
- 49 أحياناً يُشار إلى ذلك بتعبير "سرقة الأجور"، وهو يشمل: المطالبات المتعلقة بالأجور غير المدفوعة، وعدم دفع الأجر الإضافي، أو عدم سداد ساعات العمل كاملة، أو عدم دفع الحد الأدنى للأجور أو الأجور المتعاقد عليها، أو التأخر في السداد، أو عدم سداد كامل الراتب (العمل القسري).
- 50 باستثناء سفارة الهند في البحرين.
- 51 اقتراح الترحيل المجاني لعمال فيلبينيين. "سعودي جازيت" (إنجليزي) (2017, April 3). Free passage for deserving Filipino workers proposed. Saudi Gazette. Retrieved July 15, 2018, from <http://saudigazette.com.sa/article/175949/Free-passage-for-deserving-Filipino-workers-proposed>
- 52 قطر ترخّل العمال غير القانونيين بعد الموعد النهائي للعفو. "بي بي سي" (إنجليزي). (2004, June 15) Qatar to "dig out" illegal workers after amnesty deadline - official. BBC Monitoring Middle East. Retrieved July 15, 2018, from <http://libproxy.lib.unc.edu/login?url=https://search-proquest-com.libproxy.lib.unc.edu/docview/458696628&accountid=14244>
- 53 العاملون [الأجانب] الذين لم يستلموا حقوقهم يخشون الترحيل. "سعودي جازيت" (إنجليزي) (2017, April 19). Unpaid workers fear deportation. Saudi Gazette. Retrieved July 15, 2018, from <http://saudigazette.com.sa/article/176838/Unpaid-workers-fear-deportation>
- 54 الكويت تمدد فترة العفو للمقيمين غير القانونيين: مخرج للمأزق أم طريق مسدود؟ (Migrant Rights) (إنجليزي). (2018, February 28). Kuwait Extends Amnesty for Illegal Residents: Way Out or Impasse? Migrant Rights. Retrieved July 15, 2018, from <https://www.migrant-rights.org/2018/02/kuwait-extends-amnesty-for-illegal-residents-way-out-or-impasse>
- 55 الحكومة تقول للنيباليين أن يقبلوا بعفو الكويت. "كاثمندو بوست" (إنجليزي) (2018, January 29). Govt to tell stranded Nepalis to accept Kuwait amnesty. The Kathmandu Post. Retrieved July 15, 2018, from <http://kathmandupost.ekantipur.com/news/2018-01-29/govt-to-tell-stranded-nepalis-to-accept-kuwait-amnesty.html>
- 56 عفو عام 2004 في قطر يفرض حظراً لمدة سنتين على الدخول إلى أراضيها على العمال الأجانب الذين استفادوا من العفو (إنجليزي)
Qatar's amnesty also levied a two year ban on migrants who availed of the amnesty. Raya 2004. <http://www.raya.com/news/pages/84083e22-1d68-4cb0-9db1-4a9e8b851257>; (2015, May 2). Take Oman's amnesty offer, DOLE urges undocumented OFWs. Rappler. Retrieved July 15, 2018 from <https://www.rappler.com/nation/91895-dole-oman-amnesty>
- 57 الإمارات تنهي حملة العفو بعد أسبوعين فقط. (Migrant Rights) (إنجليزي) UAE amnesty ends in less than two weeks | Migrant-Rights.org." 18 Oct. 2018. <https://www.mi-grant-rights.org/2018/10/uae-amnesty-ends-in-less-than-two-weeks/>. Accessed 9 Nov. 2018
- 58 على سبيل المثال، في عفو السعودية عام 2017، طُلب من المقيمين بتأشيرات منتهية المهلة، أن يذهبوا مباشرة إلى مرفق المغادرة لمغادرة البلاد من دون دفع أي غرامات، وذلك بعد شرائهم لتذاكر العودة إلى بلادهم.
- 59 مقابلة مع عضو في صندوق الإعانات للجالية الهندية. (27 أغسطس/ آب 2015) حملة العفو - هيئة تنظيم سوق العمل (إنجليزي)
Interview with Indian Community Relief Fund member; (2015, August 27). Amnesty - Labour Market Regulatory Authority. Retrieved July 15, 2018, from <http://lmra.bh/portal/en/page/show/225>
- 60 وزارة العمل (الفلبينية): تحصّ العمال الأجانب غير المسجلين أن يلتحقوا بالعفو في سلطنة عُمان. (2 مايو/ أيار 2015). (إنجليزي)
Take Oman's amnesty offer, DOLE urges undocumented OFWs. Rappler. Retrieved July 15, 2018, from <https://www.rappler.com/nation/91895-dole-oman-amnesty>
- 61 الهجرة غير المنتظمة في عمان: السياسات، تأثيراتها والتفاعل مع الهند. (2017)، صفّار، ليفيان. من "التاجين المهرة: الهجرة غير النظامية في الخليج". (إنجليزي). Safar, J, Levaillant, M. (2017). Irregular Migration in Oman: Policies, Their Effects and Interaction with India in N. Shah & P. Fergues (Eds.), Skillful Survivors: Irregular Migration to the Gulf. Retrieved July 15, 2018, from <http://gulfmigration.eu/media/pubs/book/BookChapters/GLMM%20-%20IMVolume%20-%20Chapter%20VII%20-%20Extract%20-%202017-05-16.pdf>
- 62 أنظر الهامش السابق
- 63 إما الدفع للبقاء، أو الذهاب من دون غرامات. (10 مارس/ آذار، 2018). "Arab Times" (إنجليزي) (2018, March 10). 'Pay to stay ... or leave without fines' - Offer extends to April 22. Arab Times. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.arabtimesonline.com/news/pay-to-stay-or-leave-without-fines-offer-extends-to-april-22>
- 64 ثمة بعض الاستثناءات القليلة ها هنا: فقد يكون الوافد دخل البلاد بطريقة غير مشروعة بلا أية أوراق على الإطلاق (أي بدون كتيب)؛ أو قد يكون دخلها بتأشيرة أخرى غير تأشيرة العمل ثم باشر بالعمل في البلاد (أي بدون أن يقوم بمعاملة نقل التأشيرة).
- 65 إلقاء القبض على 670 ألف مخالف، وترحيل 161 ألف منهم. "سعودي جازيت" (إنجليزي) (26 فبراير/ شباط 2018) (2018, February 26). Over 670,000 violators netted,161,000 deported. Saudi Gazette. Retrieved July 14, 2018, from <http://saudigazette.com.sa/article/529195/SAUDI-ARABIA/Over-670000-violators-netted-161000-deported>
- 66 إلقاء القبض على ألف عامل غير نظامي في عُمان في المطار. "تايمز أوف عُمان" (إنجليزي) (24 مايو/ أيار 2015). (2015, May 24). 1,000 illegal expats in Oman caught on airport job. Times of Oman. Retrieved July 14, 2018, from <http://timesofoman.com/article/52479>
- 67 5,275 عامل سريلاكي يعودون إلى بلادهم منذ بداية حملة العفو. "أراب تايمز" (إنجليزي) (6 مارس/ آذار، 2018). (2018, March 6). 5,275 'illegal' Sri Lankans return home since beginning of amnesty. Arab Times. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.arabtimesonline.com/news/5275-illegal-sri-lankans-return-home-since-beginning-of-amnesty>

- 92 الكويت تعلن حملة عفو على المقيمين غير القانونيين. (إنجليزي) Gulf Business. Kuwait announces amnesty for illegal residents. (2018, January 24). Retrieved July 16, 2018, from <http://gulfbusiness.com/kuwait-announces-amnesty-illegal-residents>
- 93 (n.d.) «الداخلية» والعمل» تُعلنان الضوابط والأحكام الخاصة بالمُهْلة التصحيحية. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alqassim.gov.sa/Ar/News/KingdomNews/Pages/king852.aspx>
- 94 راجع الهامش السابق
- 95 (March 28, 2017). الجوازات: بدء المهلة المحددة لحملة (وطن بلا مخالف) غداً الأربعاء. Retrieved July 15, 2018, from [https://www.gdp.gov.sa/sites/pgd/ar-SA/Pages/حملة-\(وطن-بلا-مخالف\)-غداً-الأربعاء.aspx](https://www.gdp.gov.sa/sites/pgd/ar-SA/Pages/حملة-(وطن-بلا-مخالف)-غداً-الأربعاء.aspx)
- 96 (May 16, 2004). تكتيف الحملات على المخالفين لقانون الإقامة بعد انتهاء المهلة في 21 يونيو Raya. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.raya.com/news/pages/10720056-aa0d-45ca-b972-978c86f617b9>
- 97 راجع الهامش السابق
- 98 (December 1, 2016). انتهاء مهلة العفو عن مخالفي الإقامة اليوم. Retrieved July 15, 2018, from <https://3loomqatar.com/>
- 99 (June 5, 2007). الكعب لـ "الاتحاد": قرار ولأئمة تنفيذية لتسوية أوضاع العمالة. AlIttihad. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alittihad.ae/details.php?id=116892&y=2007&article=full>
- 100 راجع الهامش السابق
- 101 حملة عفو تستمر لمدة شهرين للمقيمين المخالفين. (إنجليزي). Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/business/visas/two-month-amnesty-to-illegal-residents-1.1104133>; (2012, December 5). Amnesty seekers can return to UAE legally. Khaleej Times. Retrieved July 14, 2018, from <https://www.khaleejtimes.com/article/20121205/ARTICLE/312059833/1002>
- 102 حملة عفو مدتها شهرين للعمال غير القانونيين (غلف نيوز) (إنجليزي) Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/business/visas/two-month-amnesty-to-illegal-residents-1.1104133>
- 103 فترة العفو في الإمارات تنتهي بعد أسبوعين. (إنجليزي) (2018, October 18). UAE amnesty ends in less than two weeks | Migrant-Rights.org. Retrieved November 11, 2018, from <https://www.migrant-rights.org/2018/10/uae-amnesty-ends-in-less-than-two-weeks>
- 104 راجع الهامش السابق
- 105 الكويت تمدد العفو في حين يستعد الآلاف من الفلبينيين للمغادرة. (إنجليزي) Gulf Business. Kuwait extends amnesty as thousands of Filipinos prepare to leave. Retrieved July 14, 2018, from <http://gulfbusiness.com/kuwait-extends-amnesty-thousands-filipinos-prepare-leave/>; (2004, November 18). 65000 illegal residents to benefit from 40-day amnesty. Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/kuwait/65-000-illegal-residents-to-benefit-from-40-day-amnesty-1.338893>
- 106 يرفض القانون في الإمارات على العمال الأجانب الذين تخطوا مدة إقامتهم بحسب تأشيرة عملهم، دفع 25 درهماً إماراتياً لكل يوم بقوا فيه في البلاد بعد انتهاء صلاحية تأشيرتهم. بالإضافة إلى ذلك، يدخل بعض المهاجرين بتأشيرة سياحية، على أمل تغييرها إلى تأشيرة عمل. ففرضت دولة الإمارات مبلغ 100 درهم إماراتي عن كل يوم بعد تاريخ انتهاء صلاحية التأشيرة السياحية. من المهم الإشارة إلى أن مسؤولاً إماراتياً ذكر لوسائل إعلام محلية عربية أن عفو العام 2012 لا يسمح بتسوية وضع الإقامة غير القانونية، وهو أمر يتناقض مع تقارير وسائل الإعلام المحلية. Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/business/visas/two-month-amnesty-to-illegal-residents-1.1104133>; (2012, December 5). Amnesty seekers can return to UAE legally. Khaleej Times. Retrieved July 14, 2018, from <https://www.khaleejtimes.com/article/20121205/ARTICLE/312059833/1002>
- 107 دائرة الهجرة في الإمارات تعلن حملة عفو للعمال المخالفين غير المسجلين. (إنجليزي) (2012, November 16). UAE Immigration Announces Amnesty to Undocumented Immigrants. Retrieved July 14, 2018, from <http://news.visato.com/untied-arab-emirates/uae-immigration-announces-amnesty-to-undocumented-immigrants/20121116/>; (2012, November 27) Retreived July 14, 2018, from <https://www.emaratyouth.com/local-section/accidents/2012-11-27-1.529389>
- 108 (2010, July 21). Bahrain amnesty 'bid to clean up market'. Trade Arabia. Retrieved July 14, 2018, from http://www.tradearabia.com/news/edu_183344.html
- 109 سلطنة عُمان تعلن عفوًا جزئيًا عن المخالفين. (إنجليزي) (2007, February 27). Oman announces partial amnesty for overstayers. Gulf News. Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/oman/oman-announces-partial-amnesty-for-overstayers-1.159193>
- 110 عفو جزئي عن المخالفين "كويت تايمز". (إنجليزي) (2016, January 28). 'Partial' amnesty for violators. Kuwait Times. Retrieved July 14, 2018, from <http://news.kuwaittimes.net/website/partial-amnesty-for-violators>
- 111 المبعوث السريلاويكي: العفو غير محفز بما فيه الكفاية. (إنجليزي) (2016, January 16). 'Amnesty' not attractive enough: Sri Lankan envoy. Kuwait Times. Retrieved July 14, 2018, from <http://news.kuwaittimes.net/pdf/2016/jan/26/p05.pdf>
- 112 (May 11, 2015). لجان لتصحيح أوضاع الجالية اليمنية المخالفة في السعودية. Al-Sharq Al-Awsat. Retrieved November 22, 2018, from <https://aawsat.com/home/article/357436/10-لجان-لتصحيح-أوضاع-الجالية-اليمنية-المخالفة-في-السعودية>
- 113 (May 10, 2015). السماح للميمنين بالعمل بطاقة "زائر" باستثناء الصحة والهندسة والتعليم. Aleqtisadiya. Retrieved November 22, 2018, from http://www.aletq.com/2015/05/10/article_956511.html
- 114 (May 11, 2015). بالصور... "سبق" تتجول في جوازات الرياض وترصد تصحيح أوضاع اليمينيين. Sabq. Retrieved November 22, 2018, from <https://sabq.org/k16gde>
- 115 (August 17, 2015). تنظيمات جديدة تخص اليمينيين المخالفين لنظام الإقامة بالسعودية بعد انتهاء المهلة. Al-
- جديدة-تخص-اليميني-المخالفين-نظام-الإقامة-بالسعودية-بعد-انتهاء-المهلة
116 (May 16, 2004). تكتيف الحملات على المخالفين لقانون الإقامة بعد انتهاء المهلة في 21 يونيو. Raya. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.raya.com/news/pages/10720056-aa0d-45ca-b972-978c86f617b9>
- 117 (June 29, 2007). بن ساهو: خطة استراتيجية لاحتواء مشكلة العمالة المخالفة. AlIttihad. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alittihad.ae/details.php?id=119964&y=2007>
- 118 (November 14, 2012). 60 يوماً لتعديل أوضاع مخالفي الإقامة داخل الدولة. Emarat Alyoum. Retrieved July 14, 2018, from <https://www.emaratyouth.com/local-section/other/2012-11-14-1.526385>
- 119 تأمين تذاكر السفر لجميع العمال الذين لم يتلقوا معاملة حسنة. (إنجليزي) (2010, August 4). Air tickets to be provided to all mistreated workers. Retrieved July 14, 2018, from <http://blog.lmra.bh/en/2010/08/04/air-tickets-to-be-provided-to-all-mistreated-workers>
- 120 مقابلة خاصة مع "ميهر فيسوفالا"، الأمين العام لمنتدى إغانات الجالية الهندية. (إنجليزي). Personal interview with Mehru Vesuvala, General Secretary of Indian Community Relief Fund (ICRF) Interview with Mehru Vesuvala, General Secretary of Indian Community Relief Fund (ICRF) .
- 121 الفلبينيون يسافرون مجاناً - وآلاف العمال الأجانب يسجلون طلب العفو في الكويت (إنجليزي) (2018, January 30). FILIPINOS TO FLY OUT FREE - Thousand register to avail Kuwait Amnesty. Arab Times. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.arabtimesonline.com/news/filipinos-fly-free-thousand-register-avail-kuwait-amnesty/>
- 122 طالبو العفو في البحرين يحصلون على تذاكر مجانية للعودة إلى بلادهم. (إنجليزي) (2007, November 30). Bahrain's amnesty seekers to get free ticket home. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-s-amnesty-seekers-to-get-free-ticket-home-1.214566>
- 123 كبرالا تخفف من الإجراءات المطلوبة في خطة مساعدة العمال الأجانب. (إنجليزي) (2018, July 10). Kerala eases procedures for expat savings scheme. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/uae/society/kerala-eases-procedures-for-expat-savings-scheme-1.2249492>
- 124 بعثة هندية تساعد طالبي العفو الذين يحتاجون إلى تذكرة العودة. (إنجليزي) (2013, January 19). Indian mission to aid of amnesty seekers stuck for tickets. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/uae/general/indian-mission-to-aid-of-amnesty-seekers-stuck-for-tickets-1.1134581>
- 125 مقابلة خاصة مع "ميهر فيسوفالا"، الأمين العام لمنتدى إغانات الجالية الهندية في 10 يونيو/ حزيران 2018. (إنجليزي). Interview with Mehru Vesuvala, General Secretary of Indian Community Relief Fund (ICRF) on June 10th 2018
- 126 بعثة هندية تساعد طالبي العفو الذين يحتاجون إلى تذكرة العودة. (إنجليزي) (January 19). Indian mission to aid of amnesty seekers stuck for tickets. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/uae/general/indian-mission-to-aid-of-amnesty-seekers-stuck-for-tickets-1.1134581>
- 127 الهجرة غير النظامية في عُمان: السياسات وتأثيراتها وتفاعلها مع الهند. (إنجليزي) Safar, J, Levaillant, M. (2017). Irregular Migration in Oman: Policies, Their Effects and Interaction with India in N. Shah & P. Fergues (Eds.), Skillful Survivors: Irregular Migration to the Gulf. Retrieved July 15, 2018, from <http://migration.org.uk/media/pubs/book/BookChapters/GLMM%20-%20IMVolume%20-%20Chapter%20VI%20-%20Extract%20-%202017-05-16.pdf>
- 128 300 عامل فلبيني بانتظار الترحيل في جدة. (إنجليزي) (2013, November 15). 300 Filipinos awaiting deportation in Jeddah. Inquirer. Retrieved July 14, 2018, from <http://globalnation.inquirer.net/91065/300-filipinos-awaiting-deportation-in-jeddah>
- 129 صاحب عمل يهجر عمالاً في صحراء حائل. "سعودي جازيت". (إنجليزي) (2017, June 5). Employer abandons workers in Hail desert. Saudi Gazette. Retrieved July 14, 2018, from <http://saudigazette.com.sa/article/179893/Employer-abandons-workers-in-Hail-desert>
- 130 عمال غير نظاميين في دولة الإمارات يواجهون صعوبة في العودة إلى بلادهم. (إنجليزي) (2013, January 12). Illegals in UAE find it difficult to return home. Gulf News. Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/business/sectors/employment/illegals-in-uae-find-it-difficult-to-return-home-1.1131130>
- 131 مقابلة خاصة مع "ميهر فيسوفالا"، الأمين العام لمنتدى إغانات الجالية الهندية في 10 يونيو/ حزيران 2018. (إنجليزي). Interview with Mehru Vesuvala, General Secretary of Indian Community Relief Fund (ICRF) on June 10th 2018
- 132 تذاكر مجانية للفلبينيين الراغبين في مغادرة الكويت. ألف عدد المسجلين في برنامج العفو، عرب تايمز. Retrieved July 14, 2018, from <http://www.arabtimesonline.com/news/filipinos-fly-free-thousand-register-avail-kuwait-amnesty> Retrieved July 14, 2018, from <http://www.arabtimesonline.com/news/filipinos-fly-free-thousand-register-avail-kuwait-amnesty>
- 133 فرصة يومين لطالبي العفو الهنود الذين يتقدمون بطلب تمديد تصاريح الإقامة. (إنجليزي) (December 24). Two-day break for Indian amnesty seekers applying for outpass. Gulf News. Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/business/visas/two-day-break-for-indian-amnesty-seekers-applying-for-outpass-1.1123333>
- 134 راجع الهامش السابق
- 135 مقابلة خاصة مع "ميهر فيسوفالا"، الأمين العام لمنتدى إغانات الجالية الهندية في 10 يونيو/ حزيران 2018. (إنجليزي).
- 136 الكفالة يرغمون العمال الأجانب على دفع رسوم بشكل غير قانوني. (2013, May 27). Sponsors charge expats fees illegally. Arab News. Retrieved July 14, 2018, from <http://www.arabnews.com/news/452960>

137 راجع الهامش السابق

(2015, September 8). Local News: Crackdown on street vendors. Gulf Daily News. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.gdnonline.com/Details/22468>

162 وزارة الداخلية: المخالفون الذين يستفيدون من عفو الإمارات سيحصلون على فرصة العودة إليها. (إنجليزي) (2012, December 30). Way back for violators who leave under UAE amnesty: Interior Ministry. Emirates247. Retrieved July 15, 2018, from <https://www.emirates247.com/news/emirates/way-back-for-violators-who-leave-under-uae-amnesty-interior-ministry-2012-12-30-1.489102>

163 (May 16, 2004). تكتيف الحملات على المخالفين لقانون الإقامة بعد انتهاء المهلة في 21 يونيو. Raya. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.raya.com/news/pages/10720056-aa0d-45ca-b972-978c86f617b9>

164 (March 3, 2017). العنسي: تجربة سجن العمالة السائبة فشلت. Albilad. Retrieved July 15, 2018, from <http://albiladpress.com/news/2017/3062/bahrain/422195.html>

165 ملاحظة Migrant-Rights.org، استناداً إلى البحث العملي في عام 2018.

Migrant-Rights.org observations, based on field research in 2018

166 كتاب "مدينة الغرباء: الهجرة إلى الخليج والجالية الهندية في البحرين"، أندرو غارنر. (إنجليزي) Gardner, Andrew. City of Strangers: Gulf Migration and the Indian Community in Bahrain. ILR Press an Imprint of Cornell University Press, 2010. P. 53

167 البيانات عن قطر والكويت غير متوافرة Data for Qatar and Kuwait was not available

168 تقوم بعض البلدان بالتبليغ عن الترحيل خلال أوقات محددة عقب فترات العفو. وتعود الأرقام المبنية في الجدول أعلاه إلى ما تم التبليغ عنه إما في هذه الفترات أو الفترات التي يحددها المسؤولون عبر وسائل الإعلام المحلية. وعلى سبيل المثال، تم التبليغ عن رقم الحالات المرخصة خلال فترة العفو في السعودية العام 2017، بعد ستة أشهر من انتهاء فترة العفو. في حين بلغت سلطنة عمان عن حالات الترحيل لديها خلال فترة العفو العام 2015، بعد شهر واحد من انتهاء فترة العفو.

169 ما يزال هناك 23 ألف عامل أجنبي مخالف في البحرين. (إنجليزي) (2008, February 12). 23000 expats still on loose in Bahrain. Trade Arabia. Retrieved July 15, 2018, from http://www.tradearabia.com/news/MISC_138589.html

170 (n.d). إبعاد 4 آلاف عامل سائب من البحرين خلال العام 2011 - صحيفة الألام. Alayam. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alayam.com/alayam/Parliament/159088/News.html>

171 أخبار البحرين: العمال الأجانب المرخصون يواجهون خطرًا حادًا على دخول البلاد لمدة ثلاث سنوات. (إنجليزي) (2018, May 26). Bahrain News: Deported workers face three-year ban - Gulf Daily News. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.gdnonline.com/Details/364226/Deported-workers-face-three-year-ban>

172 الهجرة غير النظامية في عُمان: السياسات وتأثيراتها وتفاعلها مع الهند. (إنجليزي) Safar, J, Levaillant, M. (2017). Irregular Migration in Oman: Policies, Their Effects and Interaction with India in N. Shah & P. Fergues (Eds.), Skillful Survivors: Irregular Migration to the Gulf. Retrieved July 15, 2018, from <http://gulfmigration.eu/media/pubs/book/BookChapters/GLMM%20-%2010MVol-ume%20-%20Chapter%20VI%20-%20Extract%20-%202017-05-16.pdf>

173 يعود هذا الرقم لإجمالي العمال الأجانب الذين تمّ ترحيلهم بعد شهر واحد من انتهاء فترة العفو؛ وتختلف سلطنة عمان قليلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي، إذ أنها عادة ما تبلغ عن حالات الترحيل التي تقوم بها. (November 10, 2015). ترحيل 548 متسلاً الشهر الفات - جريدة الشبيبة. Retrieved July 15, 2018, from <https://www.shabiba.com/article/113039>

174 هذه الأرقام من ستة أشهر بعد انتهاء حملة العفو. (1 أبريل/ نيسان 2017). (إنجليزي) النظام فوق الجميع. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alriyadh.com/1582119>

175 بدأ من 14 يوليو/ تموز 2018، حوالي عام بعد انتهاء فترة العفو في العام 2017. وزارة الداخلية السعودية. (2018, July 14). [Twitter Post]. Retrieved from <https://twitter.com/MOISaudiArabia/status/101814865278939392>

176 (November 28, 2012). جنسية الشارقة تنفذ حملات تفتيشية على المخالفين. Alittihad. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alittihad.ae/details.php?id=155899&y=2007>

177 بدأ من 15 مايو/ أيار 2013، بعد ثلاثة أشهر من انتهاء فترة العفو. (June 5, 2013). ضبط 12.3 ألف عامل مخالف في 3 أشهر. (Figures from six months after the amnesty ended (2017, April 1) Alriyadh. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alriyadh.com/1582119>

178 إدارة رعاية العمال في الخارج الفلبينية تؤمن مساعدات نقدية للعمال المخالفين العائدين من الكويت. (إنجليزي) (2018, March 20). OWWA provides cash aid to OFW returnees from Kuwait. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.owwa.gov.ph/?q=content/owwa-provides-cash-aid-ofw-returnees-kuwait>

179 كوالا تضرّ حزمة [مساعدات] للعائدين من السعودية. (إنجليزي) (2013, November 4). Kerala readies package for Saudi returnees. Arab News. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.arabnews.com/news/472156>

180 مساعدة ما بعد العودة إلى إثيوبيا للعمال العائدين من السعودية: حساب لعمليّة وزارة الداخلية في مساعدة ما يزيد عن 160 ألف مواطن أثيوبي عائد إلى البلاد. (2014). Post Arrival Assistance to Ethiopian Returnees from the Kingdom of Saudi Arabia: an Account of IOM's Operation in Assisting Over 160,000 Ethiopian Returnees. Retrieved July 15, 2018, from https://ethiopia.iom.int/sites/default/files/IOM%20POST%20ARRIVAL%20ASSISTANCE%20TO%20ETHIOPIAN%20RETURNES%20FROM%20KSA_Low_res.pdf

181 العدد التقديري تمّ احتسابه بناءً على نسبة الاستفادة من العفو وإجمالي عدد العمال الذين حصلوا عليه؛ وذلك كما أوضح ذلك الرئيس التنفيذي [السابق] لهيئة تنظيم سوق العمل علي رضي.

182 البحرين تمدد فترة العفو. (إنجليزي) (2007, December 31). Bahrain extends amnesty deadline - Trade Arabia. Retrieved September 14, 2018, from http://www.tradearabia.com/news/LAW_136423.html

183 البحرين تمنح فرصة أخيرة للمهاجرين غير النظاميين (إنجليزي) (2008, July 16). Bahrain offers last chance for illegals. Trade Arabia. Retrieved July 15, 2018, from http://www.tradearabia.com/news/MISC_146539.html

184 حملة على أصحاب التأشيرات المخالفة (2011, January 1). D-Day for jobs visa cheats | Media Centre. Retrieved November 24, 2018, from <http://blog.lmra.bh/en/2011/01/01/d-day-for-jobs-visa-cheats/>

138 البحرين تعلن حملة عفو للعمال الأجانب غير النظاميين. (إنجليزي) (n.d.). Amnesty offered to illegal Foreign Workers in Bahrain. Retrieved July 14, 2018, from <https://dfa.gov.bh/news-from-our-foreign-service-posts/6656-amnesty-offered-to-illegal-foreign-workers-in-bahrain>

139 راجع الهامش السابق

140 تجار برغبون العمال الأجانب الهنود المخالفين، بالذهاب إلى عُمان إلى الإمارات للاستفادة من العفو. (إنجليزي) (2012, December 4). Traffickers lure illegal Indian expats from Oman to UAE for amnesty. Emirates247. Retrieved July 14, 2018, from <https://www.emirates247.com/crime/local/traffickers-lure-illegal-indian-expats-from-oman-to-uae-for-amnesty-indian-consulate-2012-12-04-1.485813>

141 مقابلة خاصة مع عاملين اجتماعيين من جمعية حماية العمال الأجانب في البحرين. (إنجليزي) Faqih Ali. (2018, June 20). Personal interview, personal interview with social workers from the Migrant Workers Protection Society, Bahrain

142 11 ألف عامل يتلقون العفو في البحرين. (إنجليزي) (2007, December 25). 11000 workers get amnesty in Bahrain. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/bahrain/11-000-workers-get-amnesty-in-bahrain-1.219409>

143 (July 1, 2010). ضبط 447 عاملاً مخالفاً وترحيل 110 - صحيفة الأيام البحرينية. Alayam. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alayam.com/alayam/first/409449/News.html>

144 راجع الهامش السابق

145 الأخبار المحلية: حملات ضدّ باعة الشوارع. (إنجليزي) (2015, September 8). Local News: Crackdown on street vendors. Gulf Daily News. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.gdnonline.com/Details/22468>

146 راجع الهامش السابق

147 الكويت تعلن حملة عفو على المقيمين غير النظاميين. (إنجليزي) (2018, January 24). Kuwait announces amnesty for illegal residents. Gulf Business. Retrieved July 15, 2018, from <http://gulfbusiness.com/kuwait-announces-amnesty-illegal-residents>

148 راجع الهامش السابق

149 (November 16, 2015). القبض على 162 مخالفاً في عمليات مدهامة بمسندم. -تاليمف- في-المنامة-162-الى-ع-ض-قبلا/149160. Retrieved July 16, 2018, from <https://alroya.com/post/149160>

150 (August 13, 2015). وزارة القوى العاملة ترحل 47 عاملاً في الربيعي خلال أسبوع. -تاليمف- في-المنامة-47-الى-ع-ض-قبلا/94229. Retrieved July 15, 2018, from <https://www.shabiba.com/article/94229>

151 ولكن الحكومة القطرية عرضت تأمين السكن للمستفيدين من العفو خلال عملية انتظار المعاملة (استمر الطلب خلال عفو عام 2004 ما بين يوهين وخمسة أيام للانتهاء) (إنجليزي) However, the Qatari government offered housing to those availing of amnesty throughout their application process. The 2004 amnesty application took 2-5 days to complete. (2004, May 16 Retrieved July 15, 2018, from <http://www.raya.com/news/pages/10720056-aa0d-45ca-b972-978c86f617b9>; (2004, Jun 15). Qatar to "dig out" illegal workers after amnesty deadline - official. BBC Monitoring Middle East Retrieved from <http://libproxy.lib.unc.edu/login?url=https://search-proquest-com.libproxy.lib.unc.edu/docview/458696628?accountid=14244>

152 (May 16, 2004). تكتيف الحملات على المخالفين لقانون الإقامة بعد انتهاء المهلة في 21 يونيو. Raya. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.raya.com/news/pages/10720056-aa0d-45ca-b972-978c86f617b9>

153 ديبلوماسيون يتوقعون حدوث مشاكل بينما معاملات [امت] من طالبي العفو لم تنته بعد. (إنجليزي) (2013, June 24). With paperwork for hundreds still undone, diplomats see trouble ahead. Arab News. Retrieved July 15, 2018, from http://www.arabnews.com/news/456015?page=1&quicktabs_stat2=0

154 الأجانب الذين يشغلون سيارات أجرة خاصة يواجهون إجراءات ضدهم. (إنجليزي) (2013, April 10). Expats operating private taxis face action. Arab News. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.arabnews.com/news/447640>

155 32 رجل أليف مخالف من السعودية، واعتقال 100 ألف آخرين. (إنجليزي) -ber 11, 2018, from <http://www.arabnews.com/node/1097866/saudi-arabia>

156 (May 10, 2017). 32 ألف وافد يغادرون السعودية.. وحملات توقف 100 ألف مخالف - جريدة الحياة -نوردنغ-داف-أ-863879/32-أ-ع-ض-قبلا. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alhayat.com/article/863879/32-أ-ع-ض-قبلا>

157 وزارة الداخلية: المخالفون الذين يستفيدون من عفو الإمارات سيحصلون على فرصة العودة إليها. (إنجليزي) (2012, December 30). Way back for violators who leave under UAE amnesty: Interior Ministry. Emirates247. Retrieved July 15, 2018, from <https://www.emirates247.com/news/emirates/way-back-for-violators-who-leave-under-uae-amnesty-interior-ministry-2012-12-30-1.489102>

158 (May 16, 2004). تكتيف الحملات على المخالفين لقانون الإقامة بعد انتهاء المهلة في 21 يونيو. Raya. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.raya.com/news/pages/10720056-aa0d-45ca-b972-978c86f617b9>

159 طالبو العفو يمكنهم العودة إلى الإمارات بشكل قانوني. (إنجليزي) "Amnesty seekers can return to UAE legally - Khaleej Times." s Dec. 2012. <https://www.khaleejtimes.com/article/20121205/ARTICLE/312059833/1002>. Accessed 25 Nov. 2018

160 سلطنة عُمان تعلن بدء حملة عفو عن العمال الأجانب المخالفين. (إنجليزي) (2015, April 28). Oman announces amnesty for illegal foreign workers. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/oman/oman-announces-amnesty-for-illegal-foreign-workers-1.1500332>

161 الأخبار المحلية: حملات ضدّ باعة الشوارع. (إنجليزي)

185 راجع الهامش السابق

210 (November 5, 2007). سيف بن زايد: تشديد العقوبات على العمالة المخالفة ومن يؤويها. Alittihad. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alittihad.ae/details.php?id=1506748&y=2007&article=full>

211 مشروع العفو عن مخالفتي مدة التأشيرة في الإمارات العربية المتحدة: كل ما تحتاج إلى معرفته - خليج تايمز. (إنجليزي)

(2018, June 24). Visa amnesty scheme in UAE: All you need to know - Khaleej Times. Retrieved November 25, 2018, from <https://www.khaleejtimes.com/news/government/Visa-amnesty-scheme-in-UAE:-All-you-need-to-know>

187 راجع الهامش السابق

188 راجع الهامش السابق

212 Regularized includes all migrants reported to have regularized their status, received a temporary six-month visa, and renewed or obtained new visas as part of the amnesty program. (2019, January 16). Over 105,000 people reap amnesty benefits in Dubai - Khaleej Times. Retrieved February 11, 2019, from <https://www.khaleejtimes.com/nation/uae-amnesty-2018/over-105000-people-reap-amnesty-benefits-in-dubai>

.Ibid 213

214 العقوبات - هيئة تنظيم سوق العمل (إنجليزي) Penalties - Labour Market Regulatory Authority. Retrieved July 14, 2018, from <http://lmra.bh/portal/en/page/show/41>

215 عقوبات صارمة على توظيف العمالة غير النظامية؛ غرامة تصل إلى 10 آلاف دينار كويتي (2017, December 28). Harsh penalties for hiring illegal expats' Fine upto KD 10,000 - Plan to cut workforce. Arab Times. Retrieved July 14, 2018, from <http://www.arabtimesonline.com/news/harsh-penalties-hiring-illegal-expats-fine-upto-kd-10000-plan-cut-workforce>

216 وزارة القوى العاملة تحظر من توظيف العمال الأجانب غير النظاميين (2017, October 31). Ministry of Manpower warns over hiring illegal expat workers. Oman Today. Retrieved July 14, 2018, from <https://www.omannews.media/ministry-of-manpower-warns-over-hiring-illegal-expat-workers>

217 (n.d). قانون رقم (4) لسنة 2009. Retrieved July 14, 2018, from <http://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=9704&law-Id=2611&language=ar>

218 (n.d).لائحة العقوبات - المديرية العامة للجوازات. Retrieved July 14, 2018, from <http://www.gdp.gov.sa/sites/pgd/ar-sa/procedures/punishmentslist/pages/default.aspx>

219 توظيف العمال غير النظاميين: السلبيات والانعكاسات (إنجليزي) Employing Illegal Workers: The Implications And Pitfalls. Retrieved July 14, 2018, from <https://www.tamimi.com/law-update-articles/employing-illegal-workers-the-implications-and-pitfalls>

186 هيئة تنظيم سوق العمل تؤكد نجاح فترة العفو. (إنجليزي) LMRA stresses amnesty period success. Retrieved July 14, 2018, from <http://blog.lmra.bh/en/2016/01/04/lmra-stresses-amnesty-period-success/>

189 سجلات المخالفين لقانون الإقامة، المستفيدين من حملات العفو. (إنجليزي) Record of residency law violators having benefited from the amnesty. Retrieved November 24, 2018, from <http://gulfmigration.eu/record-of-residency-law-violators-having-benefited-from-the-amnesty-ministerial-decision-20111054-and-estimation-of-the-residents-remaining-in-irregular-situation-by-country-of-citizenship-0107/?print=print>

190 65 ألف مقيم غير نظامي استفاد من عفو الـ 40 يوماً. (إنجليزي) 65000 illegal residents to benefit from 40-day amnesty. Retrieved July 14, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/kuwait/65-000-illegal-residents-to-benefit-from-40-day-amnesty-1.338893>

191 الهجرة إلى الكويت: الاتجاهات، والأنماط والسياسات (إنجليزي) Migration To Kuwait: Trends, Patterns And Policies. Retrieved November 24, 2018, from http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/Documents/Nasra_Shah.pdf

192 7 آلاف هندي يستفيد من العفو الكويتي (إنجليزي) 7000 Indians take advantage of Kuwait amnesty - DNA India. Retrieved November 11, 2018, from <https://www.dnaindia.com/world/report-7000-indians-take-advantage-of-kuwait-amnesty-1106345>

193 154 ألف مقيم غير نظامي في الكويت؛ العفو لن يتم مديدته. كويت تايمز (إنجليزي) 154,000 illegals in Kuwait; amnesty won't be extended. Kuwait Times. Retrieved July 15, 2018, from <http://news.kuwaittimes.net/website/154000-illegals-kuwait-amnesty-wont-extended>

194 حملة مخالفتي الإقامة انتهت 34452. (April 22, 2018). Alanba. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/827622/22-04-2018-حملة-مخالفتي-الإقامة-انتهت-غادروا-و-عدلوا-أوضاعهم>

195 راجع الهامش السابق

196 المقيمون غير النظاميين: عمان تعلن عن عقوبات شديدة (إنجليزي) Illegal residents: Oman announces tough penalties. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/oman/illegal-residents-oman-announces-tough-penalties-1.660770>

197 العمال المغتربون غير النظاميين يتجنبون المشاركة في عفو مكنهم من مغادرة عمان. تايمز أوف عمان. (إنجليزي) Illegal expatriate workers shun amnesty to leave Oman. Times Of Oman. Retrieved July 15, 2018, from <http://timesofoman.com/article/62826/Oman/Government/Illegal-expatriate-workers-avoid-amnesty-to-exit-Omandisussion-0disussion-2disussion-2>

198 العمال الوافدون يحصلون على تمديد لفترة العفو الممنوحة. (إنجليزي) Expat workers get deadline extension. The Indian Express. Retrieved July 15, 2018, from <https://indianexpress.com/article/news-archive/web/expat-workers-get-deadline-extension/>

199 عمان ترحل 16 ألف عامل غير نظامي، جلف نيوز (إنجليزي) Oman departs 16000 illegal workers. Gulf News. Retrieved July 15, 2018, from <https://gulfnnews.com/news/gulf/oman/oman-departs-16-000-illegal-workers-1.1621273>

200 (May 25, 2016). التقرير السنوي م2015 - وزارة القوى العاملة. Retrieved September 23, 2018, from https://www.manpower.gov.om/Portal/CMSUpload-Folder/WebSiteMediaAnnual/25052016%20122048%20%D9%85_zro4veyqx1mpbxq155oun-20f201642016122044manpower_AR%20_2015.pdf

201 راجع الهامش السابق

202 (July 25, 2004). انتهاء مهلة مخالفتي الإقامة بالبلاد و9897 سلموا أنفسهم لوزارة الداخلية. Raya. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.raya.com/news/pages/965b75d0-d4c1-4380-91da-af-f35b42159>

203 (July 25, 2004). انتهاء مهلة مخالفتي الإقامة بالبلاد و9897 سلموا أنفسهم لوزارة الداخلية. Raya. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.raya.com/news/pages/965b75d0-d4c1-4380-91da-af-f35b42159>

204 9 آلاف مقيم غير نظامي يغادرون قطر خلال العفو العام. جلف تايمز. (إنجليزي) 9,000 'illegals' to leave Qatar during worker amnesty. Gulf Times. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.gulf-times.com/story/522163/9-000-illegals-to-leave-Qatar-during-worker-amnest>

205 9 آلاف مقيم غير نظامي يغادرون قطر خلال العفو العام. جلف تايمز. (إنجليزي) 9,000 'illegals' to leave Qatar during worker amnesty. Gulf Times. Retrieved July 15, 2018, from <http://www.gulf-times.com/story/522163/9-000-illegals-to-leave-Qatar-during-worker-amnest>

206 32 ألفاً من مخالفتي قانون الإقامة يغادرون المملكة العربية السعودية واعتقال 100 ألف (إنجليزي) 32,000 residency violators leave KSA, 100,000 arrested | Arab News. Retrieved November 11, 2018, from <http://www.arabnews.com/node/1097866/saudi-arabia>

207 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018. بيان صحفي لوزارة الداخلية السعودية على صفحتها الرسمية في "تويتر" Retrieved from <https://twitter.com/MOISaudiArabia/status/1060921346950086656>

208 راجع الهامش السابق

209 الإمارات العربية المتحدة تعفو عن 61 ألف مقيم غير نظامي. (إنجليزي) UAE amnesty woos more than 61,000 illegals - The National. Retrieved November 11, 2018, from <https://www.thenational.ae/uae-amnesty-woos-more-than-61-000-illegals-1.313646>



MIGRANT-RIGHTS.ORG